

Handbook

July 2024

دليل الماسح المناخي

أولاً: المقدمة

إن الاحتباس الحراري وتغير المناخ من أكثر التحديات إلحاحاً في عصرنا وتُعتبر قضايا عالمية طويلة الأجل تشمل جوانب بيئية واقتصادية وسياسية واجتماعية. وعلى وجه التحديد، يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بالمناخ وزيادة وتيرة وشدة الأحداث المتطرفة (مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف المطول) في آثار ضارة بما في ذلك الوفيات وهجرة السكان والخسائر الاقتصادية والأضرار التي لا رجعة فيها للتنوع البيولوجي. ويتطلب الاحتباس الحراري وتغير المناخ استجابة عالمية منسقة وموحدة تتجاوز الأيديولوجيات السياسية والمصالح الفردية.

تتقاسم الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص المسؤولية عن تعزيز القدرة على المرونة تجاه المناخ والعمل على التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وتلعب الحكومات الوطنية دوراً رئيسياً من خلال تخصيص الموارد العامة وتطوير وتنفيذ السياسات العامة وإشراك الجهات الفاعلة المختلفة من خلال آليات الحوكمة.

تتقاسم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) مهمة القيام بتقييمات مستقلة لاستخدام الموارد العامة وأداء السياسات العامة التي صممتها الحكومات الوطنية. وبالتالي، تتمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمكانة فريدة تتيح لها تقديم معلومات موثوقة ومستقلة والمساهمة في الشفافية، حيث تستطيع، على سبيل المثال، تقييم إجراءات حكوماتها الوطنية في مجال تغير المناخ من خلال تقييم مدى الالتزام بالالتزامات التي تعهدت بها بلدانها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ (UNFCCC). كما يمكنها تقييم أداء السياسات العامة الوطنية المصممة لتحقيق تلك الالتزامات وتخصيص الموارد الموجهة لتمويل العمل المناخي.

أنشأت رئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، بالشراكة مع مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالتدقيق البيئي (WGEA)، مشروع الماسح المناخي المبتكر. وهي مبادرة تهدف إلى تطوير أداة تقييم سريعة مصممة لتقييم إجراءات الحكومات الوطنية في مجال تغير المناخ.

ثانيًا: الخلفية

بداية المشروع

في عام 2022م، أطلقت المحكمة الفيدرالية البرازيلية للحسابات (SAI Brazil)، الرئيس الحالي لمنظمة INTOSAI، مشروع الماسح المناخي (Climate Scanner) بناءً على الاعتبارات التالية:

- سيكون الماسح المناخي أداة مراجعة سريعة ولن تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الانخراط في عمليات تدقيق كاملة لاستخدام الأداة.
- ستشمل الأداة ثلاثة مجالات موضوعية لتقييمها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: الحوكمة والسياسات العامة والمالية.
- سيتم إجراء التقييمات وفقًا لمنهجية موحدة تطبقها كل هيئة عليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدها.
- سيوفر الماسح المناخي المعلومات بطريقة سهلة الوصول باستخدام لغة واضحة وموارد بصرية. وسيعتمد على نهج لا يعزز فعالية الاتصال فحسب، بل يضمن أيضًا أن تكون المعلومات مفهومة لجمهور مختلف، بما في ذلك المجتمع المدني.

إطلاق المشروع

بعد الإطلاق الرسمي للمشروع في المؤتمر الدولي الرابع والعشرين لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI) في نوفمبر 2022م، تم إنشاء المجموعة التنفيذية (EG) للماسح المناخي. تحت إشراف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل، تتألف المجموعة التنفيذية من 18 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة من مناطق مختلفة من العالم مسؤولة عن بناء إطار تقييم مشروع الماسح المناخي ودعم الأنشطة الأخرى ذات الصلة.

وتتألف المجموعة التنفيذية من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من البرازيل وكندا وتشيلي وكولومبيا وفنلندا والهند وإندونيسيا وكينيا وجزر المالديف والمغرب والفلبين ونيوزيلندا وسلوفاكيا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة (مراقب) والمملكة المتحدة (مراقب) والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى محكمة المدققين الأوروبية. ومن المشاركين الإضافيين مكتب المراقب العام للبرازيل (CGU-Brazil). كما اعتمد تطوير إطار التقييم على الدعم الفني من المنظمات العالمية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الإنمائي للبلدان الأمريكية (IDB)، والبنك الدولي.

تضم المجموعة التنفيذية أربعة فرق مختلفة، حيث عمل ثلاثة منها على تطوير إطار التقييم لكل محور: الحوكمة والسياسات العامة والتمويل. عمل الفريق الرابع المعني ببناء القدرات على تطوير مسح عالمي تم إجراؤه في عام 2023م داخل منظمة الإنتوساي.

- فريق الحوكمة: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل وكولومبيا والهند وإندونيسيا وجزر المالديف وتايلاند.
- فريق السياسات العامة: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل وكندا وفنلندا وكينيا وسلوفاكيا والمراقب العام للبرازيل.

- فريق التمويل: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل والمغرب ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمحكمة الأوروبية لمراجعة الحسابات.
- فريق بناء القدرات: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البرازيل وتشيلي والفلبين.

تصميم المشروع

- أجرت المجموعة التنفيذية غالبية أعمال تصميم الماسح المناخي في عام 2023م (انظر الشكل 1).
- الشكل 1.

الشكل 1: الجدول الزمني لتصميم ماسح المناخ، 2023م



في 27 و 28 فبراير 2023م، عقد الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة للبرازيل اجتماعًا افتتاحيًا مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للمجموعة التنفيذية. ثم طورت المجموعة التنفيذية الإطار من مارس إلى نوفمبر 2023م عن بُعد.

من 22 إلى 26 مايو 2023م، استضاف الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة للبرازيل ورشة عمل الماسح المناخي الفنية: تصميم الأداة في برازيليا، في البرازيل، خلال إجتماع حضوري بمشاركة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للمجموعة التنفيذية، بالإضافة إلى الشركاء الخارجيين وخبراء تغير المناخ. خلال هذه الورشة، أتيحت الفرصة لأعضاء المجموعة التنفيذية لمناقشة وتطوير تصميم منهجية التقييم.

من 17 إلى 19 يوليو 2023م، استضاف الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة للبرازيل قمة المجموعة التنفيذية المعنية بالماسح المناخي في فوز دو إيغواسو، في البرازيل، كحدث للسماح للإدارة العليا للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للمجموعة التنفيذية للموافقة على الخطوط العريضة للإطار. خلال نفس الحدث، تم إطلاق المسح العالمي: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتغير المناخ. وقد هدف الاستطلاع، الذي أرسل إلى جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في منظمة الإنتوساي البالغ عددها 195 جهازًا، بالإضافة إلى ديوان المدققين الأوروبي في أغسطس 2023م، إلى جمع معلومات حول تجربتهم السابقة في التدقيق المناخي وتحديد التدريب المتعلق بتغير المناخ لإعدادهم بشكل أفضل لمرحلة تنفيذ المشروع في عام 2024م. وقد تلقى الاستطلاع العالمي ردودًا من 104 جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة حول العالم وساعد المجموعة التنفيذية في تشكيل المشروع. كما طُلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للمجموعة التنفيذية إجراء تقييمات تجريبية لاختبار الإطار.

من 25 إلى 28 سبتمبر 2023م، استضاف ديوان المحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ورشة العمل الفنية لبرنامج الماسح المناخي: التعديلات النهائية في أبو ظبي، في الإمارات العربية المتحدة، كاجتماع فني شخصي يعتمد على مشاركة المدققين من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للمجموعة التنفيذية والشركاء الخارجيين والخبراء. وخلال هذه الورشة، ناقشت المجموعة التنفيذية نتائج الاختبار التجريبي وضبطت الإطار، مما أدى إلى تغييرات في مقاييس الأداة وإعادة تصنيف المكونات والعناصر وتحسينات في تصميم تطبيق الويب وتعديلات طفيفة أخرى. خلال هذه العملية، أتيحت الفرصة للشركاء الخارجيين لمراجعة المسودات والمساهمة في تحسين المنهجية.

في نوفمبر 2023م، بعد الخطوات الأخيرة من عملية المراجعة، تم الانتهاء من منهجية التقييم. تم إطلاق النسخة النهائية من الإطار ونشرها خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لتغير المناخ (COP 28).

من نوفمبر 2023م إلى مارس 2024م، أعدت المجموعة التنفيذية هذا الدليل لمرحلة تنفيذ المشروع في عام 2024م. قبل تطبيق الأداة، سيتم إجراء برنامج تدريبي يهدف إلى تقليل الذاتية وضمان تطبيق أكثر توحيداً للأداة.

ثالثاً: أهداف المشروع

لأداة الماسح المناخي ستة أهداف رئيسية.

1. تقييم إجراءات الحكومات الوطنية في مجال المناخ

ستسمح أداة الماسح المناخي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم إجراءات حكوماتها الوطنية لمعالجة تغير المناخ. وستوضح الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تستخدم الأداة مجموعة واسعة من الكيفية التي تعالج بها بلدانها تغير

المناخ والقوة والتحديات التي تواجهها حكوماتها. بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد النتائج الوطنية لأداة الماسح المناخي الحكومات في تحديد الفرص لإعطاء الأولوية للعمل المناخي في بلدانها.

2. دمج البيانات في نظرة عامة عالمية

سُتستخدم البيانات الوطنية من الأداة كجزء من عرض موحد للبيانات العالمية التي ستوضح نقاط القوة والتحديات في جهود الحكومات لاتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ في جميع أنحاء العالم.

3. دعم القرارات لأعمال التدقيق المستقبلية

ستشير النتائج الوطنية التي تنتجها أداة الماسح المناخي إلى التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات فيما يتعلق بالمناخ وقد تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحديد المكان الذي يمكنها فيه التفكير في إجراء عمليات تدقيق لمعالجة جوانب محددة.

4. توصيل المعلومات ذات الصلة

يركز الماسح المناخي بشكل كبير على توصيل النتائج، مع التركيز على المعلومات ذات الصلة واستخدام اللغة البسيطة والموارد البصرية للوصول إلى جماهير مختلفة، بما في ذلك المواطنين. سيتم تقديم النتائج في تطبيق ويب مصمم لمعالجة البيانات التي تدخلها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتقديم لوحات نتائج تفاعلية يمكن للحكومات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمواطنين الوصول إليها. بالإضافة إلى تطبيق الويب، سيتم أيضاً توصيل النتائج بوسائل أخرى، مع رسائل مصممة خصيصاً لجماهير محددة.

5. مشاركة المعرفة والخبرة

نظرًا لأن هذا المشروع يشمل العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من مناطق مختلفة من العالم، فإنه سيسمح للمراجعين من هذه الأجهزة بالعمل معًا وتبادل المعرفة والخبرة، والذي من شأنه أن يعزز قدرتها في معالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

6. المساهمة في تعزيز صوت الإنتوساي على المستوى العالمي

لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رسائل قوية وموثوقة لمشاركتها. وعندما تنسق جهودها، فإنها تمتلك القدرة على معالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي بشكل مشترك، مثل تغير المناخ. وبهذا المعنى، يمكن للماسح المناخي أن يساهم في جعل الإنتوساي لاعباً أقوى في المنتديات العالمية المخصصة لمناقشة وإيجاد الحلول لمواجهة أزمة المناخ.

رابعًا - نطاق الإطار والتصميم والمقاييس

إطار عمل الماسح المناخي

تتضمن الأداة ملفًا تعريفياً للبلد، وهو قسم وصفي يحتوي على معلومات عامة عن البلد (مثل المعلومات الجيوسياسية والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية) وملف مناخ البلد (مثل انبعاثات الغازات الدفيئة الصافية وأهداف الانبعاثات والقطاعات الرئيسية المعرضة للخطر)، بالإضافة إلى ثلاثة محاور للتقييم: الحوكمة والسياسات العامة وتمويل المناخ، فضلاً عن قسم يسمى كل محور مقسم إلى فئات (انظر الشكل 2).

الشكل 2: تنظيم محور الماسح المناخي

التمويل	السياسات العامة	الحوكمة
تمويل المناخ من القطاع العام	الالتزامات الدولية	المأسسة
تمويل المناخ من القطاع الخاص	الإستراتيجيات العامة	الاستراتيجية
	المكونات القطاعية	التنسيق
		المساءلة

يتم تقسيم كل فئة إلى مكونات، ويتم تقييم كل مكون من خلال النظر في عنصرين إلى أربعة عناصر (انظر الشكل 3).

الشكل 3. تنظيم مكونات وعناصر الماسح المناخي

العنصر أ	المكون 1
	المكون 2
العنصر ب	...
	المكون ن
العنصر ج	

وتوضح الجداول أدناه الفئات والمكونات والعناصر لكل محور .

محور الحوكمة

العنصر	المكون	الفئة
أ. وجود إطار تشريعي	ج1. الإطار القانوني	المأسسة
ب. التوافق مع اتفاق باريس	والتنظيمي	
ج. الدمج		
أ. وجود هيكل حكومي وطني	ج2. هيكل الحكومة	
ب. تحديد المسؤوليات		
ج. عدم وجود فجوات أو تداخلات		
د. القيادة		
أ. استراتيجية طويلة الأجل	ج3. الاستراتيجية طويلة الأجل	الإستراتيجية
ب. التوافق مع المساهمات المحددة وطنيا		
ج. التآزر مع أهداف التنمية المستدامة		
أ. تحديد التأثير	ج4. إدارة المخاطر	
ب. التفاعل مع العلم		
ج. مخاطر المناخ في أدوات التخطيط		
أ. آليات التنسيق الأفقي	ج5. التنسيق الأفقي والراسي	التنسيق
ب. ديناميكية التفاعل الأفقي		

ج. آليات التنسيق الرأسي		
د. ديناميكية التفاعل الرأسي		
أ. وجود آليات المشاركة	ج6. إشراك أصحاب المصلحة	
ب. التمثيل		
ج. ديناميكية التفاعل		
أ. تحديد الفئات الضعيفة	ج7. الشمولية	المساءلة
ب. الإدماج في عملية صنع القرار		
ج. سياسات عادلة		
أ. وجود آليات	ج8. آليات الرصد	
ب. ردود الفعل لصنع السياسات		
أ. الشفافية العالمية	ج9. الشفافية	
ب. الشفافية على المستوى الوطني		
ج. التقارير المتاحة للجمهور		
أ. البرلمان	ج10. الرقابة والتقاضي بشأن المناخ	
ب. مؤسسات التدقيق		
ج. التقاضي بشأن المناخ		

محور السياسات العامة

العنصر	المكون	الفئة
أ. التنفيذ	ب1. المساهمة المحددة وطنيا (NDC)	الالتزامات الدولية
ب. الطموح		
ج. الأهداف لكل قطاع		
أ. تحديد خارطة الطريق	ب2. إستراتيجية التخفيف	الإستراتيجيات العامة
ب. الاستراتيجية الوطنية		
ج. الخطط القطاعية		
أ. وجود خطط وطنية للتكيف	ب3. خطط واستراتيجيات التكيف الوطنية	
ب. التغطية		
ج. الخطط والاستراتيجيات الحديثة		
أ. تصميم سياسة المناخ	ب4. قطاعات التخفيف	المكونات القطاعية
ب. إجراءات محددة		
ج. تحديات التنفيذ		
د. آليات الرصد والتقييم		
أ. تصميم سياسة المناخ	ب5. قطاعات التكيف	
ب. إجراءات محددة		
ج. تحديات التنفيذ		
د. آليات الرصد والتقييم		

محور التمويل

العنصر	المكون	الفئة
أ. التخطيط والميزانية	ف1. التمويل المحلي	تمويل المناخ من القطاع العام
ب. تتبع التمويل المباشر	للمناخ	
ج. تتبع التمويل غير المباشر		
د. إعداد التقارير		
أ. الالتزامات المحددة	ف2. التمويل الدولي	للمناخ - الدول المقدمة
ب. الموارد المخصصة والمنصرفة		
ج. إعداد التقارير		
أ. تقييم الاحتياجات	ف3. التمويل الدولي	للمناخ - البلدان المتلقية
ب. تحديد المصادر وتعبئتها		
ج. الإشراف على الصرف		
د. إعداد التقارير		
أ. آليات التعبئة	ف4. آليات التمويل	تمويل المناخ من القطاع الخاص
ب. تتبع التمويل من القطاع الخاص	المناخي الخاصة المحلية والدولية	
ج. إعداد التقارير		

معايير التقييم

تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتقييم كل من البنود المذكورة أعلاه على مقياس من أربع درجات وفقاً لمستوى التنفيذ، وهي: "تنفيذ غير موجود"، و"تنفيذ مُبكر"، و"تنفيذ متوسط"، و"تنفيذ مُتقدم". بالإضافة إلى ذلك، ستكون فئتي "غير قابل للتطبيق" و"غير مُقيم" متاحة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حسب الاقتضاء.

نظراً لأن الماسح المناخي عبارة عن أداة تقييم سريعة، فإن التركيز في معظم المكونات والعناصر ينصب على ما إذا كانت الآليات أو الأنظمة أو السياسات موجودة في بلدها بدلاً من تقييم فعاليتها والنتائج التي تحققت من خلال هذه الآليات والهياكل والسياسات. تتطلب الجوانب الأخيرة تقييماً أعمق، وهو ليس الغرض من هذه الأداة، ولكنه قد يؤدي إلى تدقيق رسمي في هذا المجال. لذلك، يجب فهم مصطلح "التنفيذ" هنا على أنه وجود أو عدم وجود سمات معينة تتعلق بكل بند، وفقاً للتعريفات الواردة في الجدول أدناه، ويتم استخدامه لتسهيل الاتصال.

التعريف	النتيجة العددية المرتبطة	مستوى التنفيذ
لا توجد جوانب ذات صلة بالعنصر	0	تنفيذ غير موجود
هناك جوانب قليلة ذات صلة بالعنصر، ولكن هناك مجال كبير للتحسين	3.33	تنفيذ مُبكر
هناك العديد من جوانب العنصر، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين	6.66	تنفيذ متوسط
جميع جوانب العنصر ذات الصلة أو كلها تقريباً موجودة	10	تنفيذ مُتقدم

إن متوسط درجات جميع العناصر داخل أحد المكونات سيؤدي إلى الحصول على درجة المكون، والتي قد تتراوح من 0 إلى 10.

لن يتم استخدام الدرجات الرقمية للعناصر الفردية إلا داخليًا في تطبيق الويب لغرض حساب متوسط الدرجة لكل مكون. لن يتم عرض هذه الدرجات على الفرق المسؤولة عن التقييم، ولن يتم الكشف عنها للجمهور عند الوصول إلى نتائج التقييم. سيتم الكشف عن الدرجات الرقمية للمكونات علنًا بعد التقييمات. بالإضافة إلى درجات المكونات، سيتم أيضًا حساب الدرجات لكل محور كمتوسط درجات المكونات. سيتم الكشف عن درجة المحور علنًا أيضًا.

ستعتبر المكونات التي يتم تقييمها بدرجة 3.33 أو أقل تحديات لذلك البلد. وستعتبر المكونات التي يتم تقييمها بدرجة 6.66 أو أعلى نقاط قوة. بمجرد أن تصبح النتائج المجمعة للتقييمات متاحة، سيكون من الممكن أيضًا تحديد التحديات والقوة العالمية أو الإقليمية. وسيتم استخدام درجات العناصر والمكونات للحسابات عبر البلدان، مثل النسبة المئوية للدول عبر كل مستوى من مستويات التنفيذ في عنصر معين، أو متوسط الدرجة العالمية لمكون معين.

خامسًا: معلومات عامة حول التقييمات

بينما يهدف الماسح المناخي إلى تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات لأوسع جمهور ممكن، قد تختار الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في بعض الحالات المحددة، إخفاء درجات معينة. على سبيل المثال، قد تختار القيام بذلك إذا لم تخضع نتائجها للمراجعة الكاملة بعد، أو عندما تكون مبنية على معلومات سرية. يقدم تطبيق الويب خيار وضع علامة على التقييمات لكل عنصر من العناصر التسعة عشر على أنها سرية. وسيتم نشر نتائج أي عناصر غير مصنفة على أنها سرية على الإنترنت. سيظل تقييم جميع العناصر، سواء كانت عامة أو سرية، عاملاً في المتوسط العالمي الإجمالي. يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تغيير إعدادات السرية للعناصر في أي وقت.

يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقييم جميع العناصر والمكونات، ولكن يمكن أيضًا وضع علامة على العناصر على أنها "غير قابلة للتطبيق" أو "غير مُقيّمة". لن يتم استخدام خيار "غير قابل للتطبيق" إلا عندما لا يكون تقييم هذا العنصر منطقيًا وفقًا لظروف أو خصائص ذلك البلد. يجب استخدام خيار "غير مُقيّم" لبعض العناصر التي لا تملك الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تفويضًا بإجراء هذا التقييم المحدد لها أو عندما لا تتمكن الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جمع المعلومات اللازمة أثناء إجراء التقييم. عندما تكون العناصر "غير قابلة للتطبيق" أو "غير مُقيّمة"، فيجب على الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقديم مبرر.

إذا تم تصنيف جميع العناصر في أحد المكونات على أنها "غير قابلة للتطبيق"، فلن يتم حساب متوسط المكون. ومع ذلك، إذا تم وضع علامة على بعض العناصر في أحد المكونات على أنها "غير قابلة للتطبيق" بينما تم تقييم عناصر أخرى، فستكون درجة تقييم المكون هي متوسط العناصر التي تم تقييمها. إذا تم تصنيف أي عناصر في أحد المكونات على أنها "غير مُقيّمة"، فلن يتم حساب متوسط المكون.

يرجى ملاحظة، مع ذلك، أنه حتى تلك العناصر التي تم وضع علامة عليها على أنها "غير مقيّمة" ستظل معروضة في النتائج الوطنية بشكل مستقل، وسيتم أيضًا دمجها في الحسابات عبر البلاد.

سيُطلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحميل الأدلة أو توفير رابط تشعبي لكل عنصر بدرجة أعلى من "تنفيذ غير موجود". كما يُطلب من الفرق وضع علامة على فئة كل قطعة من الأدلة (أي التدقيق، البحث الأساسي، المعلومات الرسمية من الحكومة، البحث الأكاديمي، المصادر غير الحكومية أو غيرها).

سيقوم تطبيق ويب التابع للماسح المناخي بمعالجة البيانات المدخلة من قبل كل جهاز رقابة فردي وحساب نتائج الدولة تلقائيًا بناءً على المعلومات المدخلة. سيتم الإشراف على تشغيل تطبيق الويب من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للبرازيل (SAI-Brazil).

كما سيتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التفاعل مع الوكالات الحكومية الوطنية عند ملء الأداة للوصول إلى معلومات محدثة ودقيقة ولضمان أن التقييمات عادلة وموضوعية ومتوازنة وكاملة.

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من التوجيه في تشغيل تطبيق الويب أو لديك أسئلة حول كيفية ملء الأدلة للتقييم، فيرجى الرجوع إلى دليل مستخدم تطبيق ويب التابع للماسح المناخي.

سادسًا: إرشادات بشأن تقييم المكونات

نظرًا لتنوع المواقف المحتملة التي قد تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدانها، لا يهدف هذا القسم إلى تقديم توجيه شامل وموضوعي تمامًا حول كيفية

تعيين الدرجات لكل عنصر، بل يقترح جوانب يمكن للأجهزة النظر فيها لمساعدتها في التقييم. لذلك، سيعتمد التقييم على الحكم المهني للمراجعين الذين يطبقون الأداة.

محور الحوكمة

يعتبر تغير المناخ قضية واسعة ومعقدة. إن مواجهة أزمة المناخ مهمة تتطلب نظام حوكمة وطني منظم يسمح لكل دولة بالاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، إما للحد من انبعاثاتها أو للتكيف مع آثار تغير المناخ.

إن جوانب مثل الهياكل والتشريعات الحكومية الوطنية، والتخطيط، والتنسيق، والرصد، والشفافية، والمشاركة مع الجهات الفاعلة المختلفة، والإشراف، وما إلى ذلك، تشكل محوراً لـ "الحوكمة المناخية الجيدة" ويتم تقييمها في إطار هذا المحور.

ج1 - الإطار القانوني والتنظيمي

يعكس هذا العنصر ما إذا كانت الدولة لديها إطار تشريعي وطني بشأن تغير المناخ لدعم تحقيق أهداف التخفيف والتكيف. وقد يشمل هذا الإطار قوانين أو تشريعات وطنية أو مراسيم أو أوامر تنفيذية أو وثائق أو أدوات حكومية رسمية أخرى معترف بها وطنياً باعتبارها ملزمة.

العنصر أ - وجود إطار تشريعي

من حيث المبدأ، سيكون للعنصر أ تقييم ثنائي (أي إذا كان لدى الدولة إطار، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ متقدم"، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود").

ومع ذلك، هناك بعض الفروق الدقيقة التي قد تفكر فيها فرق التدقيق لإعطاء درجة "تنفيذ مبكر" أو "تنفيذ متوسط"، مثل:

• يوجد قانون وطني بشأن تغير المناخ، ولكن يجد فريق التدقيق أنه عام للغاية أو لا يتناول الجوانب ذات الصلة (قد يؤدي هذا إلى درجة "تنفيذ متوسط").

• لا يوجد قانون وطني معتمد، ولكن الحكومة الوطنية وضعت مشروع قانون وتحاول تمرير هذا المشروع (قد يؤدي هذا إلى درجة "تنفيذ مُبكر").

لاحظ أن نطاق هذا العنصر يقتصر على وجود وكفاية ورسمية إطار تشريعي، حيث ترتبط الكفاية بقدرة الإطار على توفير التفويض/الدعم للعمل المناخي المخطط له من قبل الحكومة. لا يخوض في تفاصيل عناصره، حيث أن معظمها مغطى بالفعل بعناصر ومكونات أخرى (مثل الأهداف والأدوار والمسؤوليات وآليات الرصد والتقييم وما إلى ذلك). قد يؤدي تضمين مثل هذه العناصر في تقييم هذا العنصر إلى تقييمات متداخلة.

العنصر ب - الاتساق مع اتفاقية باريس

اتفاقية باريس هي الاتفاقية الدولية الأكثر صلة بتغير المناخ وقد صدق عليها 195 من أصل 198 طرفًا اعتبارًا من فبراير 2024م. لذلك، من المهم أن يكون لدى البلدان إطار قانوني وتنظيمي يتماشى مع الآليات والقواعد الرئيسية التي أنشأها اتفاق باريس.

إذا تمت الموافقة على إطار قانوني وتنظيمي وطني قبل اتفاقية باريس، فمن غير المرجح أن يكون متسقًا معها، مما قد يؤدي إلى درجة "تنفيذ غير موجود". إذا تمت الموافقة على الإطار بعد اتفاقية باريس، فهناك بعض الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها لتقييم مدى اتساق الإطار مع اتفاقية باريس بما في ذلك:

• إذا تم تضمين المساهمات المحددة وطنياً في التشريع، بما في ذلك المبادئ الرئيسية المذكورة في المادة 4 من اتفاقية باريس (يتم تقديم المساهمات المحددة وطنياً كل خمس سنوات، مع مستوى متزايد من الطموح).

• إذا كان التشريع يتضمن الأهداف الشاملة لاتفاقية باريس المنصوص عليها في المادة 2.1¹

• إذا كان التشريع يعترف بالتزامات الشفافية والإبلاغ المنصوص عليها في المادة 13 من اتفاقية باريس ويضع قواعد عامة لتحقيقها، وفقاً لمبادئ مثل الوضوح وتتبع التقدم، والمرونة وفقاً لقدرات كل دولة، والدعم للدول النامية، والمراجعات الخارجية، عندما تكون هذه هي الحالة.

إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي يُطبَّق الأداة ينتمي إلى دولة لم تصدق على اتفاقية باريس، فيجب على فريق التدقيق وضع علامة على هذا العنصر على أنه "غير قابل للتطبيق".

العنصر ج - الإدماج

على الرغم من أهمية الإطار التشريعي الوطني، نظراً لكون تغير المناخ موضوعاً واسع النطاق ومتقاطعاً، فمن المهم أيضاً مراعاة جوانب تغير المناخ في أدوات التخطيط ذات الصلة في الدولة (على سبيل المثال، خطط التنمية الوطنية، والخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل، والميزانيات) وكذلك في الخطط والسياسات الخاصة بالقطاعات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ. لذلك، من المهم تقييم ما إذا كان الإطار التشريعي الوطني يحتوي على أحكام محددة تمكن من مراعاة اعتبارات تغير المناخ في تلك الخطط والسياسات.

إذا لم تكن هناك مثل هذه الأحكام، فيجب تقييم العنصر على أنه "تنفيذ غير موجود". وإذا كانت موجودة، فيجب على الفرق النظر في مدى دقة وشمولية هذه الأحكام. في

¹ انظر اتفاقية باريس، المادة 2). 1. تهدف هذه الاتفاقية، في مساعي تعزيز تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك هدفها، إلى تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال: (أ) إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع الاعتراف بأن هذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من مخاطر وتأثيرات تغير المناخ؛ (ب) زيادة القدرة على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ والتنمية المنخفضة للانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، بطريقة لا تهدد إنتاج الغذاء؛ و (ج) جعل تدفقات التمويل متسقة مع المسار نحو انخفاض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتنمية المقاومة للمناخ. 2. سيتم تنفيذ هذه الاتفاقية لتعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المختلفة، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

هذا الصدد، يُرجى مراجعة كمثل على الإدماج مقالاً عن قانون تغير المناخ لولاية فيكتوريا (أستراليا)². يلخص الجدول أدناه الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد الدرجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الوضع
تنفيذ غير موجود	لا توجد أحكام محددة في الإطار التشريعي الوطني تمكن من مراعاة اعتبارات تغير المناخ في الخطط والسياسات.
تنفيذ مُبكر.	هناك بعض الأحكام، ولكنها عامة جداً أو فضفاضة.
تنفيذ متوسط أو متقدم، حسب التقييم.	هناك بعض الأحكام الأكثر تفصيلاً، مع تحديد القطاعات والجهات الفاعلة والجوانب المناخية التي تم أخذها في الاعتبار.

ج 2 - هيكل الحكومة

يوضح هذا العنصر مدى أهمية وجود هيكل حكومي في الدولة لمعالجة قضايا تغير المناخ.

العنصر أ - وجود هيكل حكومي وطني

يجب أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي في معظم الحالات. على وجه التحديد، إذا كان لدى الدولة هيكل حكومي لمعالجة قضايا تغير المناخ، فيجب أن يكون التقييم "تنفيذ مُتقدّم". إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

² راجع https://www.monash.edu/_data/assets/pdf_file/0007/3291694/Climate-mainstreaming-in-practice.pdf

سيتم النظر في "مؤهلات" هذا الهيكل في العناصر الأخرى لمكون ج2. قد يكون الهيكل الحكومي وزارة أو وكالة أو هيئة أو مجلس أو لجنة أو نظامًا يعبر هيئات قطاعية مختلفة بهدف معن لمعالجة تغير المناخ.

العنصر ب - المسؤوليات المحددة

يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت الحكومة الوطنية قد حددت مسؤوليات لأنشطة تغير المناخ بما في ذلك الكيانات المسؤولة عن قيادة وتنسيق وتنفيذ ومراقبة هذه الأنشطة وتوفير الشفافية لهذه الأنشطة.

يجب على الفرق تقييم أي من هذه الأنشطة لها مسؤوليات محددة ومدى وضوحها وتعيينها لجهات فاعلة مختلفة. إن الجمع بين هذه الجوانب سيؤدي إلى اختيار مستوى التنفيذ الذي سيتم اختياره وفقًا لمقياس التقييم.

العنصر ج - عدم وجود فجوات أو تداخلات

يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت هناك فجوات أو تداخلات ذات صلة في إسناد المسؤوليات المتعلقة بالمناخ.

بالنسبة لهذا المكون، فإن وجود فجوات يعني عدم إسناد الأنشطة ذات الصلة إلى أي جهة فاعلة، في حين أن التداخلات تعني إسناد نفس النشاط إلى جهات فاعلة مختلفة، حتى ولو جزئيًا.

يجب على الفرق تحديد عدد الفجوات والتداخلات التي تم تحديدها ومدى أهمية هذه الفجوات أو التداخلات لاستجابة بلدهم لمعالجة العمل المناخي. إن الجمع بين هذين الجانبين، وتأثيرهما المحتمل على كفاءة العمل الحكومي، سيؤدي إلى اختيار مستوى التنفيذ. وكلما زاد عدد الفجوات/التداخلات التي تم تحديدها وكلما كانت هذه الفجوات/التداخلات أكثر أهمية، كلما زاد احتمال عدم كفاءة العمل الحكومي. لذلك، يجب أن يكون التقييم أقرب إلى "تنفيذ مُبكر" و"تنفيذ غير موجود". من ناحية أخرى،

كلما كان عدد الفجوات/التداخلات أقل وكلما كانت أقل أهمية، كلما كان العمل الحكومي أكثر كفاءة، وبالتالي، يجب أن ينتقل التقييم إلى جانب "تنفيذ متوسط"/ "تنفيذ متقدم" من المقياس.

يجب أن تكون الفرق على دراية بإمكانية حدوث تداخلات متعمدة؛ في بعض الأحيان يتم تعيين دور معين لفاعل معين كبديل أو مكمل لدور الفاعل الأصلي. في مثل هذه الحالات، لا ينبغي أن يؤدي التداخل إلى خفض درجة التقييم.

يُعد الماسح المناخي أداة مراجعة سريعة، لذا لا توجد حاجة لإجراء عمليات تدقيق كاملة لتعيين الدرجات وملءها. ومع ذلك، يمكن للفرق استخدام أدوات وتقنيات وإرشادات مختلفة لمساعدتها في المهام. أحد الأمثلة هو تحليل التكرار والتجزئة والتداخل والفجوات (DFOG). إحدى الطرق البسيطة والسريعة للغاية لإجراء مثل هذا التحليل هي:

1. تحديد الوزارات والوكالات والهيئات ذات الأدوار المتعلقة بتغير المناخ (وهو ما كان ينبغي القيام به بالنسبة للعنصر أ من هذا المكون).
2. الحصول على القوانين والقواعد والمراسيم وغيرها من الوثائق التنظيمية التي تنص على أدوار هذه المنظمات.
3. تحديد الإسنادات التي تشير إلى القيادة والتنسيق والتنفيذ والمراقبة، وإضفاء الشفافية على إجراءات المناخ.
4. مقارنة كيفية تحديد المسؤوليات وتحديد التداخلات والفجوات بينها.
5. التفكير في مقدار وأهمية التداخلات والفجوات التي تم تحديدها.

يتوفر المزيد من المعلومات حول تحليل DFOG في الوثيقة تحليل DFOG - دليل عملي لتطبيق تحليل التكرار والتجزئة والتداخل والفجوة، المقتبس من قبل اللجنة الفنية الخاصة للبيئة (COMTEMA) التابعة لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OLACEFS) من المنهجية الأصلية التي طورها مكتب المحاسبة الحكومي للولايات المتحدة (U.S. GAO).³

العنصر د - القيادة

نظرًا لتعقيد وطبيعة تغير المناخ المتقاطعة والحاجة إلى إشراك جهات حكومية مختلفة لمعالجة هذه القضية، فمن المهم أن يكون هناك هيئة حكومية وطنية تتحمل مسؤوليات قيادة وتوجيه وتنسيق الاستجابات الوطنية لتغير المناخ. ومن المرجح أن تحصل الحكومة التي لا تمتلك هذه الهيئة على درجة "تنفيذ غير موجود".

وتُعتبر هذا الهيئة التنسيقية أقوى عندما تكون تحت قيادة الحكومة العليا، وهو ما يُظهر الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لقضايا تغير المناخ ويمنح هذه الهيئة القوة لتعبئة الجهات الحكومية الأخرى. وإذا كانت هناك هيئة وطنية موجودة ولكنها لا تشغل هذا المنصب في هيكل الحكومة، فمن المرجح أن تكون الدرجة "تنفيذ مُبكر".

ومن المهم أيضًا ألا تتألف هيئة التنسيق هذه حصريًا من جهات رفيعة المستوى، حيث تتطلب تعقيدات سياسة المناخ أيضًا المشاركة الرسمية من المسؤولين الحكوميين على مستوى العمل. لذلك، إذا كانت هيئة التنسيق لديها مدخلات من المسؤولين الحكوميين على مستوى العمل، فمن المرجح أن تقوم الفرق بتعيين درجة "تنفيذ مُتقدّم". إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب تحديد درجة "تنفيذ متوسط".

ج3 - استراتيجية طويلة الأجل

يعد تغير المناخ مشكلة تتطلب اتخاذ إجراءات مستمرة على مدى فترة طويلة من الزمن. على سبيل المثال، يتعين على البلدان تحديد أهداف خفض الانبعاثات لعام 2030م و2050م وحتى أبعد من ذلك. لذلك، من المهم أن تضع البلدان خططًا واستراتيجيات تحدد مسار العمل في الأمد البعيد لمعالجة تغير المناخ.

³ راجع - <https://portal.tcu.gov.br/analise-fsdl-guia-pratico-para-aplicacao-da-analise-de-fragmentacoes-sobreposicoes-duplicidades-e-lacunas.htm> (انقر فوق النسخة الإنجليزية - دليل (FSDL-EN).

تنص المادة 4 (19) من اتفاقية باريس على أن جميع الأطراف "يجب أن تسعى جاهدة لصياغة وتوصيل استراتيجيات التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات من الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي"، والتي يشار إليها باسم الاستراتيجيات طويلة الأجل. لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ موقع ويب يحتوي على كل استراتيجية طويلة الأجل متاحة⁴.

على الرغم من أن اتفاقية باريس لا تحدد الفترة التي يجب أن تغطيها استراتيجية طويلة الأجل، إلا أنه لأغراض الماسح المناخي، يجب أن تغطي استراتيجية طويلة الأجل فترة لا تقل عن عام 2050م. يرى كبار علماء المناخ أنه حتى عام 2050م يجب أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى "صفر صافٍ" ليكون لديها فرصة محتملة للحد من الانحباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية⁵.

في هذا التقييم، يمكن للفرق النظر في استراتيجية طويلة الأجل المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والوثائق الرسمية الوطنية الأخرى التي تنتجها الحكومات التي تضع خططاً طويلة الأجل لمعالجة تغير المناخ، مثل القوانين أو القوانين الوطنية أو المراسيم أو أي وثيقة أخرى تعتبر رسمية وملزمة.

العنصر أ - الاستراتيجية طويلة الأجل

يجب أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي في معظم الحالات. إذا أنتجت الدولة استراتيجية طويلة الأجل أو وثيقة رسمية أخرى، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم"، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

العنصر ب - التوافق مع المساهمات المحددة وطنياً

المساهمات المحددة وطنياً هي وثائق تعرض فيها البلدان رسمياً التزاماتها بخفض انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، والتكيف مع تأثيرات تغير

⁴ راجع <https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/long-term-strategies>
⁵ راجع <https://www.wri.org/climate/long-term-strategies/what-is-long-term-strategy>

المناخ، واتخاذ إجراءات مناخية أخرى. يجب أن تكون استراتيجية طويلة الأجل والمساهمات المحددة وطنياً متسقة مع بعضها البعض. يُشجع مؤتمر الأطراف (مؤتمر الأطراف الذي يعمل كاجتماع للأطراف في اتفاقية باريس)، بموجب قراره CMA1/، الفقرة 40، الأطراف على موازنة مساهماتها المحددة وطنياً التالية مع استراتيجيات التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات من الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي.

لا يوجد هيكل قياسي محدد لمساهمات الدولة المحددة وطنياً واستراتيجية التنمية طويلة الأجل، وبالتالي فإن محتواها قد يختلف كثيراً من دولة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب وضع بعض الإرشادات العامة حول كيفية تقييم مستوى التوافق بين الوثيقتين. عند تقييم توافق مساهمات الدولة المحددة وطنياً واستراتيجية التنمية طويلة الأجل، يمكن لفرق التدقيق أن تنظر في:

- ما إذا كانت الاستراتيجية طويلة الأجل تحتوي على أحكام مواتية للنتائج المعبر عنها في مساهمات الدولة المحددة وطنياً (على سبيل المثال، إذا حددت مساهمات الدولة المحددة وطنياً هدف خفض الانبعاثات من قطاع الزراعة بنسبة 50٪ حتى عام 2050م، فيجب أن تشير استراتيجية التنمية طويلة الأجل إلى طرق وتدابير للحد من الانبعاثات في هذا القطاع).

- ما إذا كانت استراتيجية التنمية طويلة الأجل شاملة لجميع أو بعض الآليات والأنشطة المعبر عنها في مساهمات الدولة المحددة وطنياً؛ و

- ما إذا كانت آلية رفع طموحات التخفيف لمساهمات الدولة المحددة وطنياً في اتفاق باريس (المادة 4) مدرجة في استراتيجية التنمية طويلة الأجل.

ستساعد الإجابات على هذه الأسئلة وعدد ومستوى التناقضات المحتملة التي تم تحديدها في تحديد الدرجة لهذا العنصر.

العنصر ج - التأزر مع أهداف التنمية المستدامة

بالإضافة إلى كون العمل المناخي أحد أهداف التنمية المستدامة (الهدف 13)، فإن هدف التنمية المستدامة وأجندة المناخ مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. مع الأخذ في الاعتبار ذلك، يجب أن تكون عمليات التخطيط والاستراتيجيات وأطر التنفيذ للحكومات الوطنية متماسكة ومتكاملة ومتوافقة لضمان مساهمة إجراءاتها المناخية في أهداف التنمية المستدامة.

هناك أدلة متزايدة على وجود ارتباطات قوية بين العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، سواء كانت إيجابية (الفوائد المشتركة والتآزر) أو سلبية (المقايضات). نظراً لأن الاستراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى وضع خطة عمل مناخية وطنية للمستقبل، فمن المهم تقييم مدى تحديد هذه الاستراتيجية لهذه الارتباطات والإشارة إلى طرق الاستفادة من الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر.

النتيجة المقترحة	الوضع
تنفيذ غير موجود	لا توجد إشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية طويلة المدى.
تنفيذ مُبكر	توجد إشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية طويلة المدى، ولكنها عامة جداً أو فضفاضة.
تنفيذ متوسط	توجد إشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية طويلة المدى، وهي تحدد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بتغير المناخ وما إذا كانت التأثيرات إيجابية أم سلبية.
تنفيذ مُتقدم	توجد إشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية طويلة المدى،

	وهي تحدد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بتغير المناخ وما إذا كانت التأثيرات إيجابية أم سلبية، وتشير إلى طرق الاستفادة من التأثيرات الإيجابية و/أو تقليل التأثيرات السلبية.
--	--

ج 4 - إدارة المخاطر

سوف ينتج تغير المناخ تأثيرات مهمة في حياة الإنسان بعدة طرق. ويسلط هذا العنصر الضوء على أهمية قيام الحكومات الوطنية بالنظر بشكل مناسب في المخاطر المرتبطة بالتأثيرات المرتبطة بالمناخ.

العنصر أ - تحديد التأثير

من حيث المبدأ، يجب أن يتضمن هذا العنصر تقييماً ثنائياً في معظم الحالات - إذا كان لدى الدولة تخطيط محدث (تم تطويره أو تحديثه في السنوات الخمس الماضية) لمخاطر تغير المناخ، فيجب أن يكون التقييم "تنفيذ متقدم". إذا لم يكن لديها تخطيط للمخاطر أو إذا كانت التخطيط قديم، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

في حالات البلدان الكبيرة أو البلدان التي تتعامل مع أبعاد متعددة للتأثير المناخي (على سبيل المثال، ذوبان الأنهار الجليدية، والتأثيرات الساحلية، والتصحر، والزراعة، وما إلى ذلك)، فمن الممكن أن يكون هناك تخطيط مُحدث للتأثير لبعض القطاعات ولكن ليس لقطاعات أخرى. في هذه الحالات، يمكن للفرق أن تفكر في تعيين درجات "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط".

العنصر ب - التفاعل مع المعرفة العلمية

المعرفة العلمية مهمة جدًا لمعالجة تغير المناخ. تؤكد اتفاقية باريس عدة مرات على أن إجراءات مكافحة تغير المناخ يجب أن تستند إلى "أفضل العلوم المتاحة" (على سبيل المثال، المواد (1)4، (5)7، (1)14). لذلك، يجب أن يستند تحديد المخاطر المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ إلى الأدلة العلمية قدر الإمكان.

يجب على الفرق تقييم جانبيين رئيسيين لتوجيه درجة العنصر:

- مستوى مشاركة المؤسسات العلمية في عملية تحديد المخاطر.
- إلى أي مدى تم استخدام المعلومات العلمية المتاحة في هذا التحديد.

يتطلب الأمر حكمًا مهنيًا من الفرق لتعيين درجة لهذا العنصر بناءً على تقييم هذين الجانبين. ستؤدي المشاركة الأوسع للمؤسسات العلمية في العملية، والتي تشمل مجالات علمية مختلفة، والاستخدام الأكثر شمولاً للمعلومات العلمية في عملية التحديد إلى "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ متقدم". سيؤدي انخفاض مشاركة المؤسسات العلمية والاستخدام الأقل للمعلومات العلمية في عملية التحديد إلى "تنفيذ غير موجود" أو "تنفيذ مُبكر".

العنصر ج - مخاطر المناخ في أدوات التخطيط

نظرًا لأن تغير المناخ سيكون له تأثير واسع النطاق على المجتمعات في جميع أنحاء العالم في العديد من المجالات المختلفة، فمن المهم دمج مخاطر تغير المناخ في أدوات التخطيط الحكومية المختلفة.

يجب على الفرق تحديد أدوات التخطيط الطويلة والمتوسطة الأجل الأكثر صلة المستخدمة في بلدانها (مثل خطط التنمية الوطنية، وخطط التكيف الوطنية، وأدوات الميزانية متعددة السنوات، وما إلى ذلك). يجب على الفرق أيضًا تقييم مدى مراعاة مخاطر المناخ في أدوات التخطيط هذه.

لا ينبغي أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي حيث من المهم النظر في أدوات التخطيط المختلفة وإلى أي مدى يتم النظر في مخاطر المناخ. إذا كانت هذه الاعتبارات عرضية ومرة واحدة، فيجب أن يؤدي ذلك إلى درجة "تنفيذ مُبكر". إذا كانت هذه الاعتبارات أكثر منهجية وشاملة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى درجة "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُتقدم".

لا يشير هذا العنصر إلى السياسات القطاعية وكيفية مراعاة مخاطر المناخ في هذه السياسات. يتم تقييم هذه الجوانب في مكونات محور السياسات العامة.

ج5 - التنسيق الأفقي والرأسي

يعتبر تغير المناخ قضية متقاطعة تشمل قطاعات متميزة ومستويات مختلفة من الحكومة. ويشكل تنسيق هذه الجهات الفاعلة أهمية بالغة لإنتاج استجابة فعّالة وكفؤة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

يركز هذا المكون على الآليات القائمة لتمكين التنسيق الأفقي (على المستوى الوطني للحكومة) والتنسيق الرأسي (عبر مستويات مختلفة من الحكومة). وقد تشمل هذه الآليات هيئات مخصصة (على سبيل المثال، اللجان، والهيئات، ومجموعات العمل عبر القطاعات، وفرق العمل)، وأنظمة، وعمليات، ولكن أيضًا بروتوكولات للتواصل

بشأن الأهداف المشتركة، وتبادل المعلومات، واتخاذ القرارات المشتركة، من بين أمور أخرى.

العنصر أ - آليات التنسيق الأفقي

بالرغم أن هذا العنصر يركز على وجود آليات مؤسسية للتنسيق الأفقي، فإن التقييم لا ينبغي بالضرورة أن يكون ثنائيًا. فإذا لم توجد آليات، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". وإذا كانت الآليات موجودة، فيجب على الفرق أن تفكر في سؤالين لتقييم مستوى التنفيذ للبند:

• هل يتم وضع الآليات تحت القيادة العليا للحكومة؟

• هل الجهات الفاعلة الأكثر أهمية متورطة في هذه الآليات؟ على سبيل المثال، من المرجح أن تشارك وزارة البيئة (أو دائرة حكومية مكافئة). وفي بلد به حجم كبير من الانبعاثات القادمة من قطاع الزراعة، فمن المتوقع أن تشارك وزارة الزراعة.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الوضع
تنفيذ غير موجود	عدم وجود آليات.
تنفيذ مُبكر	آليات موجودة، ولكن إجابات سلبية على السؤالين أعلاه.
تنفيذ متوسط	آليات موجودة، وإجابة سلبية على أحد السؤالين أعلاه وإيجابية على الآخر.
تنفيذ مُتقدم	آليات موجودة، وإجابات إيجابية على السؤالين أعلاه.

العنصر ب - ديناميكية التفاعل الأفقي

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الآلية مهيكلية للسماح للجهات الفاعلة ذات الصلة بالتفاعل بشكل صحيح لتمكين الآليات من العمل بشكل جيد.

في حالة كون الآليات هيئات مخصصة، مثل اللجان والمجالس واللجان، قد يكون من المهم تقييم العديد من الجوانب مثل:

• ما إذا كانت هذه الهيئات تجتمع بانتظام.

• ما إذا كانت هذه الهيئات تناقش القضايا ذات الصلة بسياسات وأنشطة تغير المناخ.

• ما إذا كانت هناك نقاط محورية محددة في الوكالات ذات الصلة التي تشكل جزءًا من الآلية.

الفكرة العامة هي تقييم ما إذا كانت هذه الهيئات شكلية فقط أم أنها تسمح للجهات الفاعلة بالانخراط في مناقشات جوهرية حول العمل المناخي في البلاد.

ستعمل الإجابة على الأسئلة أعلاه وفي النهاية أسئلة أخرى من نفس الطبيعة كوكيل لتقييم مدى كفاية هذه الآليات وستسمح للفرق بإجراء التقييم باعتباره "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُتقدّم".

العنصر ج - آليات التنسيق الرأسي

على الرغم من أن هذا العنصر يركز على وجود آليات مؤسسية للتنسيق الرأسي، إلا أن التقييم لا ينبغي أن يكون ثنائيًا بالضرورة. في حالة عدم وجود آليات، يجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كانت الآليات موجودة، يجب على الفرق تقييم ما إذا كان هناك تمثيل كافٍ للحكومات دون الوطنية (في حالة الدول الفيدرالية) أو الحكومات المحلية (في حالة الدول الوندوية). هذا لا يعني أنه يجب تضمين جميع

الكيانات دون الوطنية أو المحلية في الآلية (وهو ما قد لا يكون ممكناً في العديد من البلدان)، ولكن ما إذا كانت هذه الكيانات ممثلة في الآلية (على سبيل المثال، من خلال جمعية أو اتحاد أو ترتيب مؤسسي آخر يضمن مستوى مناسباً من التمثيل).

على سبيل المثال، إذا لم يتم تضمين مناطق معينة من البلاد في الآلية، أو كانت الحكومات دون الوطنية أو المحلية ممثلة بشكل ناقص بطريقة ما، وفقاً لخصائص البلد، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى درجة "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط". من ناحية أخرى، إذا كان هناك مستوى متوازن من التمثيل، فقد يؤدي ذلك إلى درجة "تنفيذ مُتقدّم".

العنصر د - ديناميكية التفاعل الرأسي

يرجى إلقاء نظرة على العنصر ب أعلاه (ديناميكية التفاعل الرأسي) حيث يجب أن يكون لهذا العنصر نهج مماثل للغاية.

ج 6 - إشراك أصحاب المصلحة

يعد تغير المناخ موضوعاً معقداً للغاية، ولا تعد الهيئات الحكومية الجهات الفاعلة الوحيدة المشاركة في تصميم وتنفيذ التدابير اللازمة لمعالجته. ويعترف هذا العنصر بأهمية إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية ويأخذ بعين الاعتبار المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على وجه التحديد.

يمكن استخدام أدوات إجرائية مختلفة للتعامل مع أصحاب المصلحة، مثل المجالس ولجان التحقيق والجلسات العامة ومختبرات ابتكار السياسات والمجموعات الاستشارية.

العنصر أ - وجود آليات المشاركة

على الرغم من أن هذا العنصر يركز على وجود آليات المشاركة للجهات الفاعلة غير الحكومية، إلا أن التقييم لا ينبغي بالضرورة أن يكون ثنائياً. وسوف يقيم وجود آليات المشاركة لكل من تصميم وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمناخ. على سبيل المثال، من

المرجح أن تؤدي الآلية التي تسمح بالمشاركة فقط في مرحلة تصميم السياسات أو الاستراتيجيات، ولكن ليس في التنفيذ، إلى انخفاض الدرجة في التقييم.

ليس الغرض من هذا العنصر تقييم فعالية الآلية، الأمر الذي يتطلب تقيماً متعمقاً، ولكن يمكن للفرق استخدام حكمها المهني حول كفاية الآلية. إن الآليات التي تسمح بمشاركة أكثر جوهرية ينبغي أن تؤدي إلى درجات أعلى من الآليات التي هي شكلية فقط.

العنصر ب - التمثيل

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كان المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ممثلين في آليات المشاركة. يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد الدرجة لهذا العنصر.

النتيجة المقترحة	الوضع
تنفيذ غير موجود.	لا توجد فئات ممثلة.
تنفيذ مُبكر.	فئة واحدة ممثلة.
تنفيذ متوسط.	فئتان ممثلتان.
تنفيذ مُتقدم.	جميع الفئات ممثلة.

على الرغم من أن التقييم المقترح أعلاه موضوعي تماماً، إلا أن الفرق يمكنها استخدام حكمها المهني لتحديد التشوهات العرضية في مستوى تمثيل القطاعات المختلفة. هناك مواقف يمكن أن تؤدي إلى درجات أقل، مثل: الآلية التي يكون فيها الممثل الوحيد للقطاع الخاص من صناعة النفط أو الآلية التي يكون فيها القطاع الخاص ممثلاً بشكل مفرط مقارنة بالفئات الأخرى.

العنصر ج - ديناميكية التفاعل

بصرف النظر عن وجود آلية المشاركة، من المهم أيضًا تقييم ما إذا كانت الآلية مهيكلية بطريقة تسمح للجهات الفاعلة ذات الصلة بالتفاعل بانتظام مع الهيئات الوطنية المشاركة في العمل المناخي.

في حالة كون الآليات هيئات مخصصة، مثل اللجان والمجالس واللجان، من المهم تقييم العديد من الجوانب مثل ما إذا كانت:

- هذه الهيئات تجتمع بانتظام.
- هذه الهيئات تناقش القضايا ذات الصلة بتصميم وتنفيذ سياسات أو خطط أو أنشطة تغير المناخ.
- هذه الهيئات تتمتع بعمليات صنع قرار واضحة.
- الآليات تحتوي على أحكام تأخذ في الاعتبار وجهات النظر التي يعبر عنها هؤلاء الفاعلون.

الفكرة العامة هي تقييم ما إذا كانت هذه الهيئات مجرد هيئات رسمية أم أنها تسمح للجهات الفاعلة بالانخراط في مناقشات جوهرية حول العمل المناخي في البلاد.

إن الإجابة على الأسئلة أعلاه وربما غيرها من نفس الطبيعة ستكون بمثابة وكيل لتقييم مدى كفاية هذه الآليات وستسمح للفرق بإجراء التقييم باعتباره "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُتقدم".

إذا كانت الآليات عبارة عن أنظمة أو عمليات (مثل عملية التشاور)، فيجب على فرق التدقيق النظر فيما إذا كان:

- تم تصميم هذه الأنظمة أو العمليات بطريقة تسمح للجهات الفاعلة بالمشاركة بانتظام.

- تسمح هذه الأنظمة أو العمليات للجهات الفاعلة بالمشاركة في المناقشات حول القضايا ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ.
- تحتوي الآليات على أحكام تأخذ في الاعتبار وجهات النظر التي عبر عنها هؤلاء الفاعلون.

إن الإجابة على الأسئلة أعلاه وربما غيرها من نفس الطبيعة ستكون بمثابة وكيل لتقييم مدى كفاية هذه الأنظمة أو العمليات وستسمح للفرق بإجراء التقييم باعتباره "تنفيذًا مبكرًا" أو "تنفيذًا متوسطًا" أو "تنفيذًا متقدمًا".

ج7 - الشمولية

إن تأثيرات تغير المناخ شديدة بشكل خاص على مجموعات معينة. يقيم هذا العنصر مدى إدراج الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمجموعات والمجتمعات النائية والشعوب الأصلية والمجموعات المهمشة والنساء والأطفال وكبار السن الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ في حوكمة المناخ⁶.

العنصر أ - تحديد المجموعات الضعيفة

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الحكومات الوطنية قد حددت المجموعات الضعيفة ونظرت في احتياجاتها في استراتيجيات وسياسات وخطط المناخ.

إذا لم يكن هناك تحديد للمجموعات الضعيفة، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كان هناك مثل هذا التحديد، فيجب على المدققين النظر فيما يلي:

⁶ راجع الاعتبارات المتعلقة بالمجموعات والمجتمعات والنظم البيئية الضعيفة في سياق خطط التكيف الوطنية - فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا. ديسمبر/كانون الأول 2018م. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- تم تضمين جميع المجموعات الضعيفة ذات الصلة، مع مراعاة واقع كل بلد (على سبيل المثال، ما إذا كانت النساء مدرجات في هذه الخريطة في بلد يعاني من عدم المساواة بين الجنسين بشكل كبير أو ما إذا تم تضمين الشعوب الأصلية في بلد به عدد مناسب من المجتمعات الأصلية).
- ما إذا كانت الحكومات قد رسمت خريطة لاحتياجات المجموعات الضعيفة.

كلما كان تحديد المجموعات واحتياجاتها أكثر اكتمالاً، وفقاً لواقع كل بلد، كلما اقتربت النتيجة من "تنفيذ مُتقدّم".

العنصر ب - الإدماج في عملية صنع القرار

يقيم هذا العنصر وجود آليات لإشراك المجموعات الضعيفة في عملية صنع القرار بشأن استراتيجيات المناخ والسياسات والخطط.

إذا لم تكن هناك آليات قائمة، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كانت الآليات موجودة، فيجب على المدققين النظر فيما يلي:

- تم إنشاء الآلية رسمياً (الآلية الرسمية ذات صلة بضمان مشاركة أكثر منهجية).
- تم تضمين المجموعات الضعيفة ذات الصلة (من المهم أن تشارك المجموعات المحددة وأن تؤخذ احتياجاتها في الاعتبار).
- توفر الآلية مشاركة كبيرة (من المهم أن تسمح هذه الآليات بالمشاركة الكبيرة وأن لا تكون مجرد "ممارسة لوضع علامة في المربع"، وأن يتم النظر في احتياجات المجموعات بشكل فعال).

كلما كانت الإجابات أكثر إيجابية على هذه الأسئلة، كلما اقتربت النتيجة من "تنفيذ متّقدّم".

العنصر ج - السياسات العادلة

يقوم هذا العنصر بتقييم مدى دمج استراتيجيات المناخ أو السياسات أو الخطط لمنظور العدالة، وذلك من أجل التفكير في احتياجات الفئات الضعيفة.

من المهم التأكيد على أن التركيز ينصب على استراتيجيات المناخ الشاملة والسياسات والخطط وليس على رصد السياسات القطاعية، والتي يتم النظر فيها في محور السياسات العامة.

يجب على الفرق تقييم ما إذا كان يتم النظر في العدالة في ثلاث مجموعات من الوثائق: إطار التشريع (انظر المكون ج1)، والمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية. يجب أن يحدد عدد الوثائق التي تتضمن اعتبارات العدالة درجة التنفيذ. يجب على الفرق أيضاً النظر في ما إذا كانت جميع المجموعات التي حددتها الحكومة (التي تم تقييمها في العنصر أ) مشمولة بهذه الأدوات.

ج8 - آليات الرصد

يقوم هذا المكون بتقييم رصد تنفيذ القوانين أو السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية الواسعة النطاق المتعلقة بالمناخ والتقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات المعبر عنها في المساهمات المحددة وطنياً. من المهم التأكيد على أن التركيز ينصب على رصد

الأدوات الشاملة (انظر المكون ج1) وليس السياسات القطاعية، التي يتم النظر فيها في محور السياسات العامة.

العنصر أ - وجود الآليات

يقيم هذا العنصر وجود آليات لرصد:

- التقدم نحو تحقيق الالتزامات الواردة في المساهمات المحددة وطنياً.
- تنفيذ القوانين أو اللوائح المناخية الشاملة.

إذا لم تكن هناك آليات لأي من العنصرين، فإن النتيجة هي "تنفيذ غير موجود". إذا كانت هناك آليات، فيجب على المدققين النظر في:

- ما إذا كانت الآليات تغطي كلا العنصرين أعلاه أو أحدهما فقط.
 - مدى هيكله هذه الآليات. لا يُتوقع من الفرق إجراء تقييمات متعمقة حول مدى هيكله الآليات ولكن بدلاً من ذلك البحث عن العناصر الأساسية لآلية الرصد، مثل المؤشرات والأهداف القابلة للقياس.
- ستقود الإجابات على هذه الأسئلة التقييم في نطاق "تنفيذ مُبكر" و"تنفيذ متوسط" و"تنفيذ مُتقدم".

العنصر ب - استخدام المعلومات من أجل صنع السياسات

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت المعلومات التي تنتجها آليات الرصد تُستخدم كملاحظات من أجل تحسين سياسات تغير المناخ.

إذا لم تكن هناك آليات للرصد أو إذا لم تُستخدم المعلومات المنتجة، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

إذا تم استخدام المعلومات التي تنتجها آليات الرصد، فيجب على الفرق تقييم مدى هيكلية ومنهجية العمليات لاستخدام هذه المعلومات في صنع السياسات. يجب على المدققين أن يأخذوا في الاعتبار ما يلي:

- كيفية استخدام المعلومات.
- من الذي يبلغها (على سبيل المثال، الوكالات الحكومية أو الهيئات الاستشارية العلمية).
- من وكم مرة يتم إبلاغ المعلومات (على سبيل المثال، إلى البرلمان، أو إلى المجتمع بشكل عام، أو إلى مصممي السياسات).
- إلى أي مدى يتم استخدام تقييمات التقدم لإعلام عملية صنع السياسات في المستقبل.

ج 9 - الشفافية

يقيم هذا المكون مدى قيام الحكومات بوضع آليات لضمان شفافية السياسات والاستراتيجيات والأنشطة لمعالجة تغير المناخ.

العنصر أ - الشفافية العالمية

وفقًا للاتفاقيات الدولية الرئيسية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، يتعين على الدول الأطراف تقديم بعض الوثائق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول إجراءاتها لمعالجة تغير المناخ. يركز تقييم الماسح المناخي على الوثائق التالية:

- البلاغات الوطنية - NC.
- التقارير الثنائية - BR - (للدول المدرجة في المرفق الأول).
- تقارير التحديث الثنائية - BUR (للدول غير المدرجة في المرفق الأول).
- تقارير الشفافية الثنائية - BTR - (أداة ستحل محل الوثيقتين السابقتين لجميع البلدان، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024⁷ - وبالتالي لا ينبغي النظر فيها للرحلة الأولى من تطبيق الأداة في عام 2024م).

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الدولة قد أعدت وقدمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما إذا كانت الوثائق قد تم تحديثها. تحدد القرارات بموجب الاتفاقيات التردد الذي يجب تقديم هذه التقارير به:

- البلاغات الوطنية - كل أربع سنوات
- التقارير الثنائية - كل عامين
- تقارير التحديث الثنائية - كل عامين (باستثناء الدول الأطراف الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي قد تقدم مثل هذه التقارير وفقًا لتقديرها).

يجب على الفرق تقييم تقديم التقارير ومدى تحديثها. يجب استخدام الحكم المهني لوضع النتائج، من خلال الجمع بين هذين الجانبين. في حالة عدم تحديث الوثيقة، يجب على الفرق أيضًا النظر في مدى قدم الوثيقة. على سبيل المثال، إذا قدمت دولة غير مدرجة في المرفق الأول (وهي ليست من أقل البلدان نموًا ولا من الدول الجزرية الصغيرة النامية) تقريرها الأخير للتحديثات في عام 2020م (تأخير لمدة عامين)، فيجب أن تحصل هذه الدولة على درجة أعلى من دولة أخرى غير مدرجة في المرفق

⁷ راجع https://unfccc.int/FAQ-moving-towards-the-ETF#_Linkages-between-Communication-of-Nationally-Determined-Contributions-under-Article-4-and-the-Enhanced-Transparency-Framework

الأول (أيضاً ليست من أقل البلدان نمواً ولا من الدول الجزرية الصغيرة النامية) قدمت تقريرها الأخير للتحديثات في عام 2017م (تأخير لمدة خمس سنوات).

بالنسبة للدول الأقل نمواً أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن تستند النتيجة في الغالب إلى إنتاج الوثائق وليس على مدى تحديث الوثائق.

العنصر ب - الشفافية على المستوى الوطني

بصرف النظر عن الوفاء بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بالشفافية، من المهم أن تمتلك الحكومات أيضاً آليات الشفافية الوطنية التي تسمح للمجتمع بمتابعة مدى تقدم الدولة نحو الأهداف الوطنية المحددة المتعلقة بتغير المناخ. يمكن تحديد هذه الأهداف في أدوات مثل المساهمات المحددة وطنياً وفي الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية. يمكن للفرق أن تفكر فيما إذا كان هناك:

- أنظمة أو تقارير أو مواقع ويب أو أدوات أخرى يمكنها توفير المعلومات المطلوبة لمتابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف المناخية الوطنية.
- مدى اكتمال وتحديث هذه الأنظمة أو التقارير أو المواقع الإلكترونية أو الأدوات الأخرى.

- هناك لوائح خاصة بالوصول إلى المعلومات تضمن حق الجهات الفاعلة غير الحكومية في طلب المعلومات من الحكومة حول تنفيذ سياسة المناخ.

يتعين على الفرق استخدام حكمها المهني لتحديد النتيجة. فكلما كانت الإجابات الإيجابية التي حصلت عليها الدولة على الأسئلة أعلاه أقرب إلى "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ متقدم". وكلما كانت الإجابات السلبية أكثر، كلما كانت أقرب إلى "تنفيذ غير موجود" أو "تنفيذ مبكر".

العنصر ج - التقارير المتاحة للعامّة

يعدّ تغيير المناخ قضية تتطلّب مشاركة قطاعات مختلفة من المجتمع، بما في ذلك الحكومات على مختلف المستويات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمواطنين. إنّها مشكلة تتطلّب، من بين أمور أخرى، تغييرات في سلوك الناس. ولهذا، من المهم أن يفهم المواطنون طبيعة المشكلة وشدتها وكيف تؤثر على حياتهم اليومية. ومن المهم أيضًا أن يتم إعلام المواطنين بما تفعله الحكومات لمعالجة المشكلة.

على عكس العنصر ب أعلاه، يقيم هذا العنصر مدى سهولة الوصول إلى آليات الشفافية هذه وفهمها من قبل الجمهور. في المكون ب، يمكن أن تكون المعلومات التي توفرها الآليات أكثر تقنية وأكثر توجهاً للأشخاص المنخرطين بشكل وثيق في العمل المناخي. بالنسبة لهذا العنصر، يجب على الفرق تقييم ما إذا كان من السهل على الجمهور العثور على المعلومات وما إذا كانت المعلومات متوفرة بتنسيق ولغة يمكن لغير الخبراء فهمها.

إنّ الجمع بين تقييم هذين الجانبين (سهولة الوصول وسهولة الفهم) سيؤدي إلى النتيجة المخصصة. كلما كان الوصول والفهم أسهل، كلما كانت النتيجة أعلى. وكلما كان الوصول والفهم أصعب، كلما كانت النتيجة المخصصة أقل.

ج10 - الرقابة والتقاضي المناخي

لدى البلدان المختلفة هيئات حكومية مختلفة مسؤولة بشكل أساسي عن العمل المناخي، بما في ذلك تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخطط لمعالجة تغيير المناخ (والتي من المرجح أن تكون جزءًا من السلطة التنفيذية). ومع ذلك، يمكن للهيئات الحكومية الأخرى أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز العمل المناخي.

العنصر أ - البرلمان

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الهيئة التشريعية في البلاد منخرطة بنشاط في المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

يمكن للمراجعين أن ينظروا فيما يلي:

أ) هناك هيئات في البرلمان، مثل اللجان أو الهيئات، تتعامل مع قضايا تغير المناخ.

ب) تركز هذه الهيئات بشكل خاص على تغير المناخ أو يتم التعامل مع قضايا تغير المناخ داخل هيئات تعمل مع قضايا أخرى أيضًا، مثل البيئة والطاقة.

ج) تشارك هذه الهيئات في أنشطة تتعلق بتغير المناخ، على سبيل المثال، من خلال الدعوة إلى جلسات استماع عامة أو مناقشات عامة أخرى وإنتاج تقارير حول الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمناخ.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر.

النتيجة المقترحة	الوضع
تنفيذ غير موجود	"لا" لجميع الاعتبارات.
تنفيذ مُبكر	"نعم" للاعتبار أ و"لا" للاعتبار ب و ج.
تنفيذ متوسط	"نعم" للاعتبار أ و ج و"لا" للاعتبار ب.
تنفيذ متوسط	"نعم" للاعتبار أ و ب و"لا" للاعتبار ج.
تنفيذ مُتقدم	"نعم" لجميع الاعتبارات.

هناك دول يتألف البرلمان فيها من هيئتين (على سبيل المثال، مجلس أدنى ومجلس أعلى أو مجلس شيوخ ومجلس نواب). وبالنسبة لهذه الدول، ينبغي أن يتضمن التقييم والنتيجة اعتبارات حول الهيئتين.

العنصر ب - أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة

تحتل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مكانة فريدة في الهيكل الحكومي، حيث ينبغي أن تكون مستقلة عن الحكومة وتتمتع بالكفاءة اللازمة للإشراف على الإنفاق العام، وتعزيز شفافية الحكومة، وتقييم السياسات العامة، وتتمتع بسلطة تقديم التوصيات للحكومات الوطنية. وبالتالي، فيما يتعلق بتغير المناخ، يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز العمل المناخي.

يُعتبر تقييم هذا العنصر ثنائي في معظم الحالات. إذا أجرى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في السنوات الخمس الماضية (أو يجري حالياً) عملية تدقيق واحدة على الأقل تركز على تغير المناخ، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم". وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

إن نتيجة "تنفيذ مُتقدّم" لهذا العنصر تعني أن تغير المناخ هو الجانب المركزي للتدقيق. على سبيل المثال، يمكن اعتبار التدقيق الذي يقيم الهياكل والآليات الخاصة بحكومة المناخ في الدولة أو يقيم ما تفعله الحكومة لتحقيق الالتزامات الواردة في مساهماتها المحددة وطنياً "مركّزاً على تغير المناخ". من ناحية أخرى، لا ينبغي اعتبار التدقيق على سياسة الطاقة أو الزراعة في دولة ما "مركّزاً على تغير المناخ" ما لم يتضمن جوانب التخفيف أو التكيف كموضوعات مركزية.

يمكن للفرق أن تفكر في تعيين درجات "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط" عندما يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء تدقيق واحد على الأقل في السنوات الخمس الماضية يتناول جوانب المناخ كمكونات مهمة للتدقيق، وإن لم يكن التركيز الأساسي.

العنصر ج - التقاضي المناخي

في تقريره التقييمي السادس، اعترفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لأول مرة (بثقة متوسطة)، بأن التقاضي المناخي أثر على نتائج حوكمة المناخ. لذلك، يمكن للتقاضي المناخي أن يلعب دوراً هاماً في إجبار الحكومات وحتى القطاع الخاص على تبني تدابير أكثر طموحاً لمكافحة تغير المناخ.⁸

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الهيئات القضائية وشبه القضائية تنظر في المطالبات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها أو علم تغير المناخ. ولا يشمل هذا العنصر الحالات التي يكون فيها الإشارة إلى تغير المناخ عرضية.⁹

يجب على الفرق البحث عن معلومات حول التقارير الوطنية والدولية وقواعد بيانات الهيئات القضائية وشبه القضائية لمعرفة مدى نظرها في حالات تغير المناخ.

لتعيين درجة لهذا العنصر، يمكن للفرق النظر في عدد الحالات التي تم الفصل فيها وما إذا كان عدد المحاكم والهيئات شبه القضائية أكبر أو أصغر يفصل في هذه المطالبات. بالطبع، يعتمد هذا الجانب الأخير أيضاً على الهيكل الإداري للبلد، وخاصة الفرع القضائي. بدلاً من ذلك، قد تبحث الفرق عن الفصل في الحالات في المحاكم الدولية التي تنطوي على قضايا تتعلق بالمناخ عبر الحدود.¹⁰

حتى في غياب الحالات، قد تبحث الفرق عن أدلة أخرى تُظهر أن الهيئات القضائية وشبه القضائية تعترف بأهمية الانخراط في تعزيز العدالة المناخية.¹¹ قد تشمل الأدلة

⁸ راجع https://report.ipcc.ch/ar6syr/pdf/IPCC_AR6_SYR_LongerReport.pdf

⁹ راجع تقرير التقاضي بشأن المناخ العالمي: مراجعة الوضع لعام 2023م. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

¹⁰ راجع <https://www.undp.org/future-development/signals-spotlight/can-courts-save-us>

¹¹ تعني العدالة المناخية وضع المساواة وحقوق الإنسان في صميم عملية صنع القرار والعمل بشأن تغير المناخ. راجع

<https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matter-justice-heres-why>

الاعتراف الرسمي بـ "حقوق المناخ" أو المبادرات داخل هذه الهيئات للتعرف على العدالة المناخية.¹² على سبيل المثال، قد يشمل الاعتراف الرسمي المشاركة في شبكات المناخ والندوات والمناظرات مع مؤسسات أخرى، والمشاركة في الأنشطة التعليمية¹³.

إذا لم تكن هناك حالات أو مبادرات مماثلة لتلك المذكورة أعلاه في البلد، فستكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا وجدت الفرق عددًا كبيرًا من الحالات في بلد عبر عدد من الهيئات المختلفة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى درجة "تنفيذ متقدم". يمكن أن تشير حالات قليلة في محكمة واحدة، أو مبادرات مبكرة للانخراط في تعزيز العدالة المناخية، على سبيل المثال، إلى نتيجة "تنفيذ مبكر". ومن المرجح أن يؤدي عدد أكبر من الحالات والمبادرات المتقدمة في عدد قليل من الهيئات المختلفة إلى نتيجة "تنفيذ متوسط".

محور السياسات العامة

نظرًا لخطورة أزمة المناخ، هناك حاجة ملحة إلى استجابة قوية من جميع البلدان لتبني التدابير اللازمة لمعالجتها. وفي هذا السياق، تلعب الحكومات الوطنية دورًا حاسمًا في تنفيذ السياسات العامة التي يمكن أن تقود الجهود الرامية إلى التخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري واتخاذ تدابير التكيف في بلدانها استجابة للظروف المناخية الجديدة.

في هذا الإطار، من المهم تقييم الجوانب ذات الصلة المتعلقة بالسياسات العامة للبلدان لمعالجة تغير المناخ. وسيتم تقييم عوامل مثل الالتزامات الدولية الراسخة

¹² راجع تقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ: مراجعة الوضع لعام 2023م. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تشمل حقوق المناخ الطرق التي تمنح بها الدساتير الوطنية وقوانين حقوق الإنسان والقوانين الأخرى بشكل عام الأفراد والمجتمعات حقوقًا في إجراءات التخفيف من آثار المناخ والتكيف معها. وهي تشير إلى الالتزامات الدولية والمحلية التي تم التعهد بها لضمان تمتع الناس بمناخ آمن ومستقر بالإضافة إلى حقوق أخرى لا تركز صراحةً على المناخ ولكنها تؤثر في معالجة تغير المناخ."

¹³ راجع الأمثلة بما في ذلك المؤتمر القضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ: التحكيم في زمن كوفيد-19 (https://www.iucn.org/news/world-commission-environmental-law/202102/judges-keep-fight-health-people-and-planet) ومشروع القضاء المناخي (https://cjp.eli.org/about)

والاستراتيجيات الشاملة للتخفيف والتكيف في هذا الإطار. بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضًا تقييم الجوانب المتعلقة بأهم السياسات العامة القطاعية للتخفيف والتكيف.

ب1 - المساهمة المحددة وطنيا (NDC)

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت المساهمة المحددة وطنيا (NDC) تعبر عن التزامات طموحة ومحدثة للبلد، بما يتماشى مع متطلبات اتفاقية باريس، وما إذا كانت هذه الالتزامات مقسمة إلى أهداف خاصة بالقطاع.

العنصر أ - التنفيذ

يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت المساهمة المحددة وطنيا محدثة وفقا للمادة 4 (9) من اتفاقية باريس، والتي تنص على أن "كل طرف يجب أن يبلغ بمساهمة محددة وطنيا كل خمس سنوات...".

يجب أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي لمعظم الحالات. ونظرًا لأن اتفاقية باريس تعود إلى عام 2015م، فإذا قدمت الدولة بالفعل مساهمتها المحددة وطنيا الثانية، وتحديث المساهمة الأولى، فستكون النتيجة "تنفيذ متقدم". وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب تعيين درجة "تنفيذ غير موجود".

العنصر ب - الطموح

وفقًا للمادة 4 (3) من اتفاقية باريس، يجب أن تكون المساهمة المحددة وطنيا الحالية أكثر طموحا من المساهمة السابقة. في هذا الصدد، ينبغي لهذا العنصر أن يقيم ما إذا كانت المساهمات المحددة وطنيا الحالية أكثر طموحا من المساهمات السابقة.

على الرغم من أن "رفع طموح المساهمات المحددة وطنيا" يمكن فهمه في بعض الأحيان على أنه رفع أهداف خفض انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري

العالمي، فإن المساهمات المحددة وطنياً لا تتعلق بالتخفيف فحسب. بل يمكن أن تشمل جوانب التكيف والتمويل والمعلومات. ويمكن النظر في عدة عوامل لتقييم مستوى طموح المساهمات المحددة وطنياً الحالية مقارنة بالمساهمات السابقة، بما في ذلك:

• بالنسبة للتخفيف، فإن الالتزام العام بخفض الانبعاثات هو المعيار الرئيسي الذي يجب مراعاته. إذا التزمت الدولة بنسبة أعلى من التخفيضات في المساهمات المحددة وطنياً الحالية أو نفس مستوى التخفيض في فترة أقصر، فمن المرجح أن تكون أكثر طموحاً. إذا كانت الأهداف النسبية أعلى من الأهداف السابقة، ولكن تم دفع مواعيدها النهائية إلى الأمام، فمن غير الممكن استنتاج ما إذا كان الطموح قد تم رفعه، مما يؤدي إلى درجة أقل في هذا التقييم.

• بالنسبة للتكيف، قد تكون هناك حالات حيث تكون المقارنة واضحة. على سبيل المثال، قد لا يكون لدى المساهمات المحددة وطنياً الأولى التزامات بالتكيف والثانية، أو العكس. في بعض الحالات الأخرى، قد لا تكون المقارنة بين المساهمات المحددة وطنياً بهذه البساطة، وينبغي للفرق استخدام حكمها المهني لإجراء التقييم. ويمكن للفرق أن تنظر في مستوى التفاصيل في المساهمات المحددة وطنياً المختلفة وإدراج أو استبعاد القطاعات.

• بالنسبة للتمويل، بالنسبة للدول المقدمة، يشير إدراج الالتزامات المالية (أو زيادة مبلغ الأموال) إلى مساهمة محددة وطنياً أكثر طموحاً. بالنسبة للدولة المتلقية، على سبيل المثال، يمكن أن تنص المساهمة المحددة وطنياً الأولى على أن خفض الانبعاثات سيعتمد على توافر التمويل الدولي وقد لا تتضمن المساهمة المحددة وطنياً الثانية هذا الشرط، مما يعني أنها أكثر طموحاً ويمكن للدولة استخدام مواردها الخاصة لتحقيق المساهمة المحددة وطنياً.

• للحصول على المعلومات، يمكن للفرق أن تنظر فيما إذا كانت المساهمة المحددة وطنياً توفر معلومات إضافية من أجل الوضوح والشفافية والفهم. ويمكنها أيضاً النظر فيما إذا كانت تحدد نظاماً وطنياً أو اقتراحاً لنظام يسمح بتتبع التقدم والتحقق منه.

يجب أن يتضمن التقييم الشامل للعنصر تقييم هذه الأبعاد المختلفة.

بالنسبة لبعض البلدان، قد تكون المقالات أو التقارير التي أعدتها الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات الأخرى متاحة للمساعدة في دعم التقييم بشأن طموحات المساهمات المحددة وطنياً. ويمكن للفرق استخدام المقالات أو التقارير كمصدر ذي صلة للمعلومات.

باستخدام المعلومات المتاحة والمعايير المذكورة أعلاه وحكمهم المهني، يجب على المراجعين تقييم طموحات مساهمات بلدانهم المحددة وطنياً مقارنة بالسابقة.

إذا لم يكن هناك أي تغيير أو تغيير لخفض أهداف المناخ، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كان هناك القليل من التغيير "الإيجابي"، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ مُبكر". إذا كان هناك تغيير "إيجابي" كبير، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ متوسط". إذا كان هناك تغيير "إيجابي" كبير، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم".

يجب أن يأخذ التقييم لتعيين الدرجات في الاعتبار سياق كل بلد. بالنسبة لدولة منخفضة الدخل بمستوى صغير من الانبعاثات، ربما لا يكون الطموح في التخفيف أكثر أهمية من الطموح في تدابير التكيف. لذلك، بالنسبة لهذا البلد، يجب أن يكون "وزن" التكيف في تقييم هذا العنصر أعلى من التخفيف أو التمويل. من ناحية أخرى، بالنسبة لدولة ذات دخل مرتفع ومستويات عالية من الانبعاثات، يجب أن يكون "وزن" التخفيف والتمويل أعلى من التكيف، عند تقييم مستوى طموح المساهمات المحددة وطنياً الحالية مقارنة بالسابقة.

العنصر ج - الأهداف لكل قطاع

يعد تحديد الأهداف حسب القطاع عنصراً مهماً لإشراك القطاعات المختلفة في تحقيق أهداف المناخ في البلدان. ويُنظر إلى تقسيم الأهداف الإجمالية إلى أهداف خاصة بالقطاع على أنه يشير إلى مدى مساهمة كل قطاع، سواء من حيث التخفيف من الانبعاثات أو التكيف مع الظروف المناخية الجديدة.

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت هناك أهداف قطاعية لتحقيق الأهداف الإجمالية المحددة في المساهمات المحددة وطنياً للبلاد. ويمكن تضمين هذه الأهداف القطاعية في المساهمات المحددة وطنياً نفسها. ومع ذلك، من الممكن أيضاً أن يتم التعبير عن الأهداف حسب القطاع في أدوات حكومية أخرى مثل الخطط الوطنية أو البرامج أو اللوائح أو القوانين.

إذا تم تحديد الأهداف بوضوح على الأقل للقطاعات الرئيسية للتخفيف والتكيف في البلد، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم". يجب أن تتوافق هذه القطاعات الرئيسية مع القطاعات المختارة لتقييم المكونين ب4 وب5. إذا لم تكن هناك أهداف خاصة بالقطاع، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

يجب تخصيص درجات "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط" إذا كانت الأهداف المحددة تقتصر على الوضوح، أو تشير الأهداف فقط إلى التخفيف أو التكيف وليس كليهما، أو لا تشمل الأهداف جميع القطاعات الرئيسية.

ب2 - استراتيجية التخفيف

يقوم هذا المكون بتقييم النهج الذي تستخدمه البلدان للتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحساس الحراري العالمي. وينظر في ما إذا كانت الحكومة الوطنية قد

رسمت السياسات ذات الصلة بانبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، ووجود استراتيجيات التخفيف، وصياغة الخطط لتحقيق الأهداف الخاصة بالقطاع، واتساق هذه الخطط مع الاستراتيجيات الوطنية.

العنصر أ - التخطيط

لتحديد التدابير اللازمة للتخفيف من الانبعاثات، تحتاج البلدان إلى تحديد السياسات العامة التي تؤثر على انبعاثات البلدان. وفي هذا السياق، يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الحكومة قد رسمت هذه السياسات بفعالية.

يجب على الفرق استخدام حكمها المهني لتعيين النتيجة بناءً على مدى شمولية وتحديث التخطيطات المنتجة. كلما كانت المعلومات المتاحة أكثر شمولاً وتحديثاً، كلما اقتربت النتيجة من "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ متقدم".

العنصر ب - الاستراتيجية الوطنية

هناك جانب حاسم آخر لتحقيق أهداف التخفيف من الانبعاثات وهو صياغة استراتيجية وطنية مخصصة. يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الدولة قد حددت أهدافاً واستراتيجيات واضحة تهدف إلى الحد من إطلاق الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. كما يقيم ما إذا تم تحديد سياسات وأنشطة محورية لتسهيل تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة.

إذا لم تكن هناك استراتيجيات وأهداف عامة، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كانت هناك استراتيجيات وأهداف، فيجب على المدققين الذين يسجلون هذا العنصر بمراعاة:

- تماسك الاستراتيجيات والأهداف مع الالتزامات المنصوص عليها في المساهمات المحددة وطنياً.
- شمولية ووضوح الاستراتيجيات، مع تحديد السياسات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف.

العنصر ج - الخطط القطاعية

لتحقيق أهداف التخفيف، من المناسب أن تكون هناك خطط قطاعية تحدد الأهداف التي يتعين على كل قطاع من القطاعات ذات الصلة تحقيقها. ومن الضروري أيضاً أن تكون الأهداف القطاعية متسقة ومتوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية المعمول بها.

يمكن للمراجعين النظر في الأسئلة التالية لتقييم هذا العنصر:

أ) هل هناك خطط/برامج قطاعية تتأمل في الحد من الانبعاثات في القطاعات الرئيسية؟

ب) هل تفصل الخطط/البرامج القطاعية الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الانبعاثات القطاعية؟

ج) هل الخطط/البرامج القطاعية متوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية؟

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد الدرجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	"لا" للسؤال أ (وبالتالي ب وج).
تنفيذ مُبَكَّر.	"نعم" للسؤال أ و "لا" للسؤال ب وج.
تنفيذ متوسط.	"نعم" للسؤال أ و ب و "لا" للسؤال ج.
تنفيذ متوسط.	"نعم" للسؤال أ و ج و "لا" للسؤال ب.
تنفيذ مُتَقَدِّم.	"نعم" لجميع الأسئلة.

ب3 - خطط واستراتيجيات التكيف الوطنية

يقوم هذا العنصر بتقييم الاستراتيجية التي تتبناها الحكومات في التكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره السلبية على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية السكان. ويقيم ما إذا كانت الدولة لديها خطط أو استراتيجيات وطنية رسمية للتكيف، ومدى هذه الخطط أو الاستراتيجيات، وما إذا كانت محدثة.

العنصر أ - وجود خطة وطنية للتكيف

يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت الدولة لديها خطط أو استراتيجيات وطنية للتكيف، والتي تشمل الوثيقة المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفقاً لاتفاقية باريس، المادة 7 (9) أو وثيقة رسمية لها نفس الغرض.

يجب أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي في معظم الحالات. إذا كانت الدولة لديها خطة وطنية للتكيف، فستكون النتيجة "تنفيذ متقدم" وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب تعيين درجة "تنفيذ غير موجود".

العنصر ب - التغطية

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الحكومات قد حددت القطاعات الرئيسية للتكيف في الدولة وما إذا كانت هذه القطاعات الرئيسية مدرجة في الخطة.

لإجراء التقييم، يمكن للفرق البحث في الأوراق الأكاديمية والأدبيات الرمادية¹⁴ والتقارير الحكومية لفهم القطاعات الأكثر صلة بالتكيف في ذلك البلد. يجب على الفرق أيضاً

¹⁴ الأدبيات الرمادية هي المعلومات المنتجة خارج قنوات النشر والتوزيع التقليدية، ويمكن أن تشمل التقارير، وأدبيات السياسات، وأوراق العمل، والنشرات الإخبارية، والوثائق الحكومية، والخطب.

التحقق مما إذا كانت خطط التكيف الوطنية الرسمية تشمل جميع القطاعات ذات الصلة. إذا كان الأمر كذلك، فإن النتيجة لهذا العنصر ستكون "تنفيذ مُتقدّم". إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب على الفرق استخدام حكمها المهني لتعيين النتيجة، اعتمادًا على مدى اكتمال خطط التكيف الوطنية من حيث تضمين القطاعات الرئيسية.

العنصر ج - الخطط والاستراتيجيات الحديثة

الهدف هو تقييم ما إذا كانت خطط أو استراتيجيات التكيف قد تم تطويرها أو تحديثها في السنوات الخمس الماضية.

يجب أن يكون لهذا العنصر تقييم ثنائي في معظم الحالات. إذا تم تطوير الخطط أو الاستراتيجيات أو تحديثها في السنوات الخمس الماضية، فستكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم"، وإذا لم يكن كذلك، فيجب تعيين درجة "تنفيذ غير موجود".

ب4 - قطاعات التخفيف

يقيم هذا المكون بعض العناصر المتعلقة بسياسات التخفيف في القطاعات التي تعتبر الأكثر أهمية للبلد.

يجب على الفرق اختيار القطاعات الأساسية المسؤولة عن ما لا يقل عن 40% من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحساس الحراري العالمي. إذا كان قطاع واحد مسؤولاً عن أكثر من 40% من إجمالي الانبعاثات، فإن الفرق لديها حرية اختيار هذا القطاع فقط. يجب اختيار القطاعات من القائمة التالية، بناءً على معايير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:

• الزراعة.

• الطاقة.

• تغيير استخدام الأراضي والغابات.

• النفايات.

• العمليات الصناعية.

يمكن للمراجعين تقييم نطاق أضييق داخل كل قطاع. يوصى بذلك عندما يرغب المراجعون في تقييم مجموعة فرعية فقط من السياسات المتعلقة بقطاع ما، أو إذا كانت الدولة تستخدم تصنيفًا مميزًا للانبعاثات. يوفر تطبيق ويب للماسح المناخي للمراجعين خيار إضافة عنوان فرعي لكل من القطاعات المذكورة أعلاه يشير إلى النطاق المختار. في هذه الحالة، يجب أن يرتبط العنوان الفرعي بالقطاع الذي يحمل أكبر قدر من التشابه مع التصنيف المستخدم من قبل الدولة. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة لديها قطاع النقل كمثل من حيث الانبعاثات، يمكن للمراجعين وضع علامة على خيار "الطاقة" للتقييم، ثم إضافة "النقل" كعنوان فرعي.

سيتم تقييم كل قطاع مختار كمكون منفصل، وكل ذلك وفقًا لنفس المقياس. على سبيل المثال، إذا كانت القطاعات المختارة هي الزراعة والطاقة والنقل، فإن الدولة سيكون لديها مكونان من برنامج ب4، وستقوم الفرق بتقييم العناصر أ، ب، ج، د لكلا القطاعين.

العنصر أ – تصميم سياسة المناخ

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت السياسات الوطنية المتعلقة بقطاع التخفيف المختار تأخذ في الاعتبار الحد من الانبعاثات داخل هذا القطاع وما إذا كانت هذه السياسات الوطنية تتضمن أهدافًا للحد من الانبعاثات في هذا القطاع.

يجب على الفرق أن تأخذ في الاعتبار عند تعيين النتيجة ما يلي:

(أ) ما إذا كانت السياسات الوطنية المتعلقة بقطاع التخفيف المختار تأخذ في الاعتبار الحد من الانبعاثات لهذا القطاع المعين.

ب) ما إذا كانت هناك أهداف محددة للحد من الانبعاثات.

ج) ما مدى وضوح الأهداف.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تعيين النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	"لا" للسؤال أ (وبالتالي ب).
تنفيذ مُبَكَّر.	"نعم" للسؤال أ و"لا" للسؤال ب.
تنفيذ متوسط أو متقدم*	"نعم" للسؤالين أ وب.

*في هذه الحالة، ينبغي للفرق استخدام حكمها المهني لتقييم مدى وضوح الأهداف (على سبيل المثال، إذا كانت الأهداف لها أهداف رقمية أو مواعيد نهائية). سيؤدي هذا التقييم إلى درجة "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُتقدِّم".

العنصر ب - الإجراءات المحددة

يقيم هذا العنصر مدى تفصيل السياسات والبرامج والخطط لإجراءات محددة توضح كيف تتوي الدولة تحقيق الأهداف المحددة.

إذا لم تفصل الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بهذا القطاع المحدد الإجراءات المحددة التي يجب تنفيذها، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كانت هناك إجراءات محددة، يمكن للفرق التحقق من أربعة عناصر لتقييم مدى قوة وشمولية هذه الإجراءات:

- المدخلات.

- الأنشطة.

- المخرجات؛.

- الأدوار (من المسؤول عن ماذا).

إذا كانت الإجراءات تحتوي على جميع العناصر الأربعة، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم". إذا كانت تحتوي على عدد أقل من العناصر، فستكون النتيجة "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُبكر".

العنصر ج - تحديات التنفيذ

بالإضافة إلى وجود إجراءات محددة، من المهم أيضًا رسم خريطة للتحديات التي تعوق تنفيذ السياسات وكذلك تحقيق الأهداف المحددة. يقيم هذا العنصر ما إذا كانت هذه التحديات قد تم رسمها.

إذا لم يتم رسم خريطة للتحديات، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كان هناك رسم خريطة للتحديات، فيجب على الفرق أن تفكر فيما يلي:

• التحديات المرسومة مفصلة.

• هناك تدابير محددة لمعالجة أو التغلب على هذه التحديات.

• تم تحديد تأثيرات هذه التحديات.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تعيين النتيجة لهذا العنصر:

الأجوبة	النتيجة المقترحة
"نعم" لجميع الجوانب الثلاثة.	تنفيذ مُتقدّم
"نعم" لجانبين و"لا" لجانب واحد.	تنفيذ متوسط
"نعم" لجانب واحد و"لا" لجانبين.	تنفيذ مُبكر

العنصر د - آليات الرصد والتقييم

ومن العوامل المهمة الأخرى لفعالية السياسات العامة وجود آليات التقييم والرصد لتقييم نتائج الخطط/البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف في هذا القطاع المحدد. وينبغي لهذه الآليات أن تساعد في عملية المراجعة واتخاذ القرار. وفي هذا السياق، يقيم هذا العنصر وجود مثل هذه الآليات.

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الرصد والتقييم ممارسات مختلفة ولكنها متكاملة. الرصد هو جمع منهجي لبيانات الأداء لتقييم التقدم وتحقيق الأهداف السياسية مقابل الأهداف المحددة وتحديد الاختناقات في التنفيذ وإزالتها. يشير تقييم السياسات إلى التقييم المنظم والموضوعي لتصميم وتنفيذ و/أو نتائج التدخل العام المستقبلي أو الجاري أو المكتمل¹⁵.

إذا لم تكن هناك آليات قائمة للرصد أو التقييم، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كان هناك نوع واحد فقط من الآلية (أي آلية الرصد أو التقييم)، فمن المرجح أن تقوم الفرق بتعيين درجة "تنفيذ مُبكر" أو "تنفيذ متوسط".

إذا كانت الآليتان موجودتين، يمكن للفرق النظر في عوامل مختلفة. بالنسبة للرصد، يمكن للفرق النظر في وجود طرف مسؤول، وما إذا تم وضع مؤشرات رئيسية، وما إذا كانت هناك فترة محددة للرصد. بالنسبة للتقييم، يمكن للفرق النظر في وجود طرف مسؤول، وما إذا كانت هناك عملية محددة، وما إذا كانت النتائج المستخدمة في عملية المراجعة واتخاذ القرار مذكورة في خطط أو سياسات الدولة.

¹⁵ وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الرصد والتقييم ممارسات مختلفة ولكنها متكاملة. الرصد هو جمع منهجي لبيانات الأداء لتقييم التقدم وتحقيق الأهداف السياسية مقابل الأهداف المحددة وتحديد الاختناقات في التنفيذ وتذليلها. يشير تقييم السياسات إلى التقييم المنظم والموضوعي لتصميم أو تنفيذ أو نتائج التدخل العام المستقبلي أو الجاري أو المكتمل. راجع <https://www.oecd.org/governance/budgeting/monitoring-and-evaluation/>

إذا وجدت الفرق أن دولة ما لديها عدد أكبر من هذه العوامل، فإنها ستمنح الدولة درجة أعلى أو أقرب إلى "التنفيذ المتقدم". أما العوامل الأقل فتؤدي إلى درجة أقل.

ب5 - قطاعات التكيف

يقوم هذا المكون بتقييم جوانب مختلفة تتعلق بسياسات التكيف في القطاعات التي تعتبر الأكثر صلة بالبلد.

ويُطلب من الفرق اختيار القطاعين الأكثر صلة على الأقل بالتكيف مع تغير المناخ في بلدها بناءً على تقييم حكومي أو تحليل أجرته أجهزة الرقابة العليا نفسها للأوراق الأكاديمية والأدبيات الرمادية والمراجعات السابقة وما إلى ذلك.

يجب اختيار القطاعات من بين القطاعات التالية (مقتبسة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ):

- النظم الإيكولوجية للأراضي والمحيطات.
- الزراعة والأمن الغذائي.
- التنمية الحضرية والبنية الأساسية.
- الطاقة.
- الصحة البشرية.
- مستويات المعيشة والمساواة.
- السلام والتنقل البشري.
- إدارة مخاطر الكوارث.
- إدارة المياه.
- مخاطر متقاطعة أخرى.

قد يقوم المدققون بتقييم نطاق أضييق داخل كل قطاع. يُنصح بهذا عندما يرغب المدققون في تقييم مجموعة فرعية فقط من السياسات المتعلقة بقطاع ما، أو إذا كانت الدولة تستخدم تصنيفاً مميزاً للتكيف. يوفر تطبيق ويب التابع للماصح المناخي للمدققين خيار إضافة عنوان فرعي لكل قطاع من القطاعات المذكورة أعلاه للإشارة إلى النطاق المختار. في هذا السياق، يجب أن يرتبط العنوان الفرعي بالقطاع الذي يتمشى بشكل وثيق مع التصنيف الذي تتبناه الدولة. على سبيل المثال، إذا كان قطاع المباني مؤشراً بشكل كبير على احتياجات الدولة للتكيف، فقد تختار الدولة فئة "التمية الحضرية والبنية الأساسية" للتقييم، ثم تحدد "المباني" كعنوان فرعي. العنوان الفرعي اختياري لأي من القطاعات المحددة، باستثناء "المخاطر المتقاطعة الأخرى"، عندما يكون استخدام عنوان فرعي إلزامياً. تشمل بعض الأمثلة على المخاطر المتقاطعة الخدمات المناخية، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر؛ وشبكات الأمان الاجتماعي؛ ونشر المخاطر وتقاسمها.

سيتم تقييم كل قطاع مختار كمكون منفصل وفقاً لنفس المقياس. على سبيل المثال، إذا كانت القطاعات المختارة هي الزراعة والطاقة والنقل، فسيكون لدى الفريق مكونان من ب5 وسيقوم الفريق بتقييم البنود أ وب و ج و د لكلا القطاعين.

العنصر أ - تصميم سياسة المناخ

يقوم هذا العنصر بتقييم وجود سياسات وتنفيذ الأنشطة الضرورية في التكيف مع هذا القطاع.

في العديد من القطاعات، وفي العديد من البلدان، قد تعتمد مسؤوليات تصميم وتنفيذ بعض تدابير التكيف على الحكومات دون الوطنية أو المحلية. يجب أن تركز الفرق تقييمها على مجال مسؤولية الحكومة الوطنية.

يُطلب من الفرق تقييم ما إذا كانت:

- الحكومة الوطنية قد صممت سياسات لتكييف القطاع المختار.
- هذه السياسات تأخذ في الاعتبار نقاط الضعف الرئيسية في البلد في تصميمها.

إذا تم استيفاء المعيار الأول (وبالتالي المعيار الثاني)، فيجب إعطاء درجة "تنفيذ غير موجود".

إذا وجدت الفرق أن المعيار الأول قد تم استيفاؤه، فيجب عليها استخدام حكمها المهني لتقييم ما إذا كانت الصلة بين السياسات والتكيف قوية. على سبيل المثال، إذا كان القطاع المختار هو الزراعة وكان هناك نوع ما من الخطة الوطنية للقطاع الزراعي في الدولة التي تتضمن جوانب التكيف مع القطاع، فإن المعيار الأول يكون قد تم استيفاؤه. ثم تقوم الفرق بتقييم ما إذا كانت جوانب التكيف في الخطة شاملة، وتتضمن تفاصيل الإجراءات التي يتعين اتخاذها، وما إلى ذلك، مما سيؤدي إلى الحصول على درجة أعلى مما لو كانت جوانب التكيف في الخطة غير شاملة. يقدم الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد الدرجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الإجابة على المعيار الثاني	رابط التكيف في السياسة الدرجة المقترحة	الإجابة على المعيار الأول
تنفيذ غير موجود	لا	-	لا
تنفيذ مَبْكَر	لا	ضعيف	نعم
تنفيذ متوسط	لا	قوي	نعم
تنفيذ متوسط	نعم	ضعيف	نعم

نعم	قوي	نعم	تنفيذ مُتقدّم
-----	-----	-----	---------------

العنصر ب - الإجراءات المحددة

من المهم أن تفصل السياسات العامة للإجراءات المحددة التي توضح كيف تتوي الدولة تحقيق أهدافها.

إذا لم تفصل السياسات الخاصة بهذا القطاع المحدد الإجراءات المحددة التي يتعين تنفيذها، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

إذا كانت هناك إجراءات محددة، يمكن للفرق التحقق من وجود أربعة عناصر في تلك الإجراءات لتقييم مدى قوة وشمولية هذه الإجراءات:

- المدخلات.

- الأنشطة.

- المخرجات.

- الأدوار (من المسؤول عن ماذا).

إذا كانت الإجراءات تحتوي على كل هذه العناصر الأربعة، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ مُتقدّم". إذا كانت تحتوي على عدد أقل من العناصر، فستكون النتيجة "تنفيذ متوسط" أو "تنفيذ مُبكر".

العنصر ج - تحديات التنفيذ

بالإضافة إلى وجود إجراءات محددة، من المهم أيضًا رسم خريطة للتحديات التي تعيق تنفيذ السياسات وكذلك تحقيق الأهداف المحددة. يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت هذه التحديات قد تم رسمها.

إذا لم يتم رسم خريطة للتحديات، فيجب أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود". إذا كان هناك بعض التخطيط، يمكن للفرق أن تفكر فيما يلي:

• التحديات المرسومة بالتفصيل.

• هناك تدابير تم تحديدها لمعالجة أو التغلب على هذه التحديات.

• تم تحديد تأثيرات هذه التحديات.

إذا كان هناك المزيد من هذه الاعتبارات، يمكن للفرق أن تصنف النتيجة لهذا العنصر أعلى.

العنصر د - آليات الرصد والتقييم

عامل مهم آخر لفعالية السياسات العامة هو وجود آليات التقييم والرصد لتقييم نتائج الخطط/البرامج لتحقيق أهداف التكيف لهذا القطاع المحدد. يجب أن تبلغ هذه الآليات عملية المراجعة وصنع القرار. في هذا السياق، يقيم هذا العنصر وجود مثل هذه الآليات.

يُرجى مراجعة المكون ب4، البند د، للتمييز بين الرصد والتقييم.

إذا لم تكن هناك آليات قائمة إما للرصد أو للتقييم، فمن المرجح أن تكون النتيجة "تنفيذ غير موجود".

إذا كان هناك نوع واحد فقط من الآلية (أي الرصد أو التقييم)، فمن المرجح أن تقوم الفرق بتعيين درجة "تنفيذ مُبكر".

إذا كانت هناك آليات لكل من الرصد والتقييم، يمكن للفرق التحقق مما إذا كانت عوامل معينة موجودة في هذه الآليات. بالنسبة للرصد، يجب على الفرق أن تنتظر فيما

إذا كان هناك طرف مسؤول، وما إذا كانت هناك مؤشرات رئيسية محددة، وما إذا كانت هناك فترة محددة للرصد. بالنسبة للتقييم، يجب على الفرق أن تتظر فيما إذا كان هناك طرف مسؤول، وما إذا كانت هناك عملية محددة مسبقاً، وما إذا كانت النتائج تُستخدم في عملية المراجعة واتخاذ القرار في الخطط والسياسات. كلما وجد الفريق عوامل أكثر توافراً، كلما اقترب التقييم من "تنفيذ مُتقدّم"، وكلما قل عدد العوامل التي تقترب من "تنفيذ متوسط".

المحور المالي

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يشير تمويل المناخ إلى التمويل المحلي أو الوطني أو العابر للحدود الوطنية، المستمد من مصادر تمويل عامة وخاصة وبديلة - والتي تسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ستعالج تغير المناخ¹⁶.

تتطلب الإجراءات المناخية للتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي وتكييف المجتمعات مع آثار تغير المناخ استثمارات واسعة النطاق. يجب على جميع البلدان حشد الموارد الوطنية، قدر الإمكان، لهذا الغرض. ومع ذلك، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط غير قادرة على تنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالموارد المحلية وحدها. لذلك، وكما هو منصوص عليه في الاتفاقية، يجب على البلدان المتقدمة توفير الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية. تؤكد اتفاقية باريس على التزامات البلدان المتقدمة وتشجع المساهمات الطوعية للأطراف الأخرى.

ف1 - التمويل المحلي للمناخ

يفحص هذا المكون ما إذا كانت الحكومة الوطنية قد التزمت أو حصلت على أموال تتعلق بأهداف عملها المناخي، وما إذا كانت هذه الأموال تتوافق مع الخطط

¹⁶ راجع <https://unfccc.int/topics/introduction-to-climate-finance>

والاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف، وما إذا كانت لديها آليات لتتبع هذه الأموال والإبلاغ عنها.

العنصر أ - التخطيط والميزانية

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الأدوات الميزانية متوافقة مع أهداف المناخ المحلية والخطط والاستراتيجيات. يجب على الفرق تحديد الأموال المصممة لتحقيق أهداف المناخ والامتثال للخطط والاستراتيجيات المناخية الوطنية. يجب على الفرق أيضًا تقييم ما إذا كانت الميزانيات العامة تحدد الأموال المتعلقة بالأنشطة كثيفة الكربون، حيث يمكن أن تنتقص من أهداف المناخ الوطنية. تعرف مجموعة تمويل المناخ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GFLAC) الميزانيات كثيفة الكربون بأنها "المخصصة لاستخراج الوقود الأحفوري، بما في ذلك الإنفاق على شركات النفط حيثما توجد"¹⁷.

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن الميزانيات هي واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لصنع السياسات، فمن المهم النظر في الإعانات للأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تعيق تحقيق أهداف المناخ (أي الإعانات المنحرفة). تمثل الإعانات تنازلاً عن الدخل العام وغالبًا ما يكون من الصعب تتبعها والإبلاغ عنها مقارنة بالإجراءات المتخذة من خلال الميزانيات. ينبغي للفرق أن تدرس ما إذا كانت الحكومة الوطنية:

• تخصص أموالاً في الميزانيات الوطنية لتحقيق أهدافها المناخية وما إذا كانت هذه الأموال تتوافق مع الخطط/الاستراتيجيات التي تنفذها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.

• تحدد الإجراءات كثيفة الكربون في ميزانياتها.

¹⁷ راجع المقترحات الخاصة بتحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ، GFLAC

- تحدد وتحسب مبلغ الإعانات التي تؤثر سلبيًا على تحقيق أهداف المناخ، وتنفيذ الخطط/الاستراتيجيات الخاصة بالمناخ (الإعانات غير الطبيعية).

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الإجابة على المعيار الثاني
تنفيذ غير موجود.	"لا" لجميع الأسئلة.
تنفيذ مُبكر.	"نعم" لسؤال واحد فقط.
تنفيذ متوسط.	"نعم" لسؤالين فقط.
تنفيذ مُتقدم.	"نعم" لجميع الأسئلة.

العنصر ب - تتبع التمويل المباشر

يشير التمويل المباشر للمناخ إلى الأموال المخصصة للهدف المحدد المتمثل في التخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري أو تمكين قطاعات معينة من التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

يجب على الفرق أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها تعريف للتمويل المباشر للمناخ. وعادة ما يتم ذلك من خلال وجود تصنيف (نظام تصنيف) لتحديد الاستثمارات (أو التمويل) التي تعتبر أنها تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهدافها المناخية، والاستثمارات (أو التمويل) التي تعوق بشكل مباشر تحقيق أهداف المناخ. ويمكن تطوير هذا التصنيف على المستوى الوطني، أو يمكن للحكومة الوطنية استخدام نظام تصنيف تم تطويره دوليًا.
- ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها أنظمة تتبع وتحاسب على أنواع مختلفة من التمويل المباشر للمناخ.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تعيين النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	لا يوجد تصنيف لما يمكن اعتباره تمويلًا مباشرًا للمناخ (وبالتالي لا يوجد تتبع ومحاسبة).
تنفيذ مُبكر.	التصنيف المناخي موجود ولكن الأنظمة والآليات التي تسمح بتتبع هذه الأموال ومحاسبتها غير موجودة.
تنفيذ مُبكر.	لا يوجد تصنيف رسمي، ولكن هناك محاولة لتعريف وتحديد التمويل المناخي المباشر.
تنفيذ متوسط.	التصنيف المناخي موجود والأنظمة والآليات موجودة، لكن الحكومة لا تتبع هذه الأموال بشكل فعال.
تنفيذ مُتقدم.	يوجد تصنيف للمناخ، والأنظمة والآليات موجودة، والحكومة تتابع هذه الأموال بفعالية.

العنصر ج - تتبع التمويل غير المباشر

يشير التمويل غير المباشر للمناخ إلى الأموال التي لا يتم تخصيصها في المقام الأول للتخفيف أو التكيف ولكنها تساهم في تحقيق أهداف المناخ الحكومية.

يجب على الفرق أن تنتظر فيما يلي:

- ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها تعريف للتمويل غير المباشر للمناخ. وعادة ما يتم ذلك من خلال تصنيف (نظام تصنيف) يحدد نوع الاستثمارات (أو التمويل) التي

تساهم بشكل غير مباشر في تحقيق أهدافها المناخية. يمكن تطوير هذا التصنيف على المستوى الوطني، أو يمكن للحكومة الوطنية استخدام نظام تصنيف تم تطويره دوليًا. ومن المرجح أن يتم تطويره بالاشتراك مع التصنيف للتمويل المباشر للمناخ.

• ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها أنظمة تتبع وتحاسب على أنواع مختلفة من التمويل غير المباشر للمناخ.

من المرجح أن يستند تقييم تتبع التمويل غير المباشر إلى النتائج التي توصلت إليها بشأن التمويل المباشر للمناخ. يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تعيين النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	لا يوجد تصنيف لما يمكن اعتباره تمويلًا غير مباشر للمناخ (وبالتالي لا يوجد تتبع ومحاسبة)
تنفيذ مبكر.	التصنيف المناخي موجود ولكن الأنظمة والآليات التي تسمح بتتبع ومحاسبة هذه الأموال غير موجودة
تنفيذ مبكر.	لا يوجد تصنيف رسمي، ولكن هناك محاولة لتعريف وتحديد التمويل غير المباشر للمناخ
تنفيذ متوسط.	التصنيف المناخي موجود والأنظمة والآليات موجودة، ولكن الحكومة لا تتبع هذه الأموال بشكل فعال
تنفيذ متقدم.	التصنيف المناخي موجود والأنظمة والآليات موجودة والحكومة تتبع هذه الأموال بشكل فعال

العنصر د - إعداد التقارير

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الحكومات تمتلك آليات لإعداد تقارير منتظمة عن استخدام التمويل المناخي المحلي (أي التمويل المناخي المباشر وغير المباشر، والميزانية كثيفة الكربون، والإعانات غير الطبيعية) وما إذا كانت تصدر هذه التقارير.

يتعين على الفرق أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كانت الحكومات تصدر التقارير بشكل منتظم.

- ما إذا كانت هذه التقارير علنية.

- ما إذا كانت هذه التقارير تغطي الفئات الأربع: التمويل المناخي المباشر، والتمويل المناخي غير المباشر، والميزانيات كثيفة الكربون، والإعانات غير الطبيعية.

يعرض الجدول أدناه بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر:

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	لا تصدر الحكومات تقارير بشكل منتظم.
تنفيذ مُبَكَّر.	تصدر الحكومات تقارير، لكنها ليست تقارير عامة.
تنفيذ متوسط.	تصدر الحكومات تقارير، وهي تقارير عامة، لكنها لا تغطي الفئات الأربع المذكورة أعلاه.
تنفيذ مُتَقَدِّم.	تصدر الحكومات تقارير، وهي تقارير عامة وتغطي الفئات الأربع المذكورة أعلاه.

ف2 - التمويل الدولي للمناخ (الدول المقدمة).

يقيم هذا العنصر كيفية إدارة الحكومة الوطنية لدولة مقدمة للموارد المخصصة للتمويل الدولي للمناخ، والتي تشمل الموارد المالية المباشرة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

تشجع اتفاقية باريس جميع الأطراف على تقديم الدعم المالي لأهداف المناخ (المادة 9 (2)) وتقوم بعض البلدان ذات الدخل المتوسط بذلك بالفعل من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، لأغراض المساح المناخي، فإن الدول المقدمة هي البلدان المتقدمة المدرجة في المرفق الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ¹⁸ (UNFCCC) والتي ستوفر الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المناخية، كما هو مذكور في المادة 4 (3) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي المادة 9 (1) من اتفاقية باريس.

العنصر أ - الالتزامات المحددة

يقيم العنصر ما إذا كانت الدولة قد حددت التزامات للتمويل الدولي للمناخ جديدة وإضافية كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المادة 4 (3)).¹⁹

يجب على الفرق أن تنظر فيما إذا كان هناك:

- مثل هذه الالتزامات للتمويل الدولي للمناخ، معبر عنها رسميًا.
- يتم التعبير عن هذه الالتزامات في الوثائق المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل المساهمات المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية والتقارير الثنائية.

¹⁸ الأطراف المدرجة في المرفق الثاني هي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

¹⁹ لا يوجد تعريف عالمي لما يعنيه أن تكون جديدًا وإضافيًا، لكن معظم مقدمي الخدمات يعتبرون التمويل جديدًا وإضافيًا في كل عام بناءً على فهم أن المخصصات السنوية "جديدة" لميزانية ذلك العام. راجع: <https://www.jstor.org/stable/resrep30950.12>

• تتزايد هذه الالتزامات بمرور الوقت، كونها جديدة وإضافية.

إذا لم تتعهد الحكومة رسمياً بالالتزامات بشأن التمويل الدولي، فيجب تحديد درجة "تنفيذ غير موجود". إذا كانت هناك التزامات معبر عنها في الوثائق الدولية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإذا كانت تتزايد بمرور الوقت، فمن المرجح أن تكون الدرجة "تنفيذ مُتقدّم". ومن المرجح أن يتم تحديد درجة "تنفيذ مُبكر" في الحالات التي يوجد فيها التزام ولكن لا يتم التعبير عنه في وثيقة مقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولا يكون "جديداً وإضافياً". ومن المرجح استخدام درجة "تنفيذ متوسط" في حالتين:

- يتم التعبير عن الالتزام في وثيقة دولية ولكنه ليس "جديداً وإضافياً".

- لا يتم التعبير عن الالتزام في وثيقة دولية ولكنه "جديداً وإضافياً".

العنصر ب - الموارد المخصصة والمنصرفة

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها آليات لتخصيص الموارد (مالية أو غير مالية) نحو الالتزامات المتعلقة بالمناخ وما إذا كانت تحرز تقدماً نحو تحقيق هذه الالتزامات.

يتعين على الفرق أن تنظر في:

أ) ما إذا كانت الحكومة لديها آليات قائمة لتخصيص الموارد المخصصة للوفاء بالتزاماتها. وقد تشمل هذه الآليات تخصيصات الميزانية لنقل الموارد وتنفيذ الأنشطة الخاصة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والصناديق المخصصة والوكالات المنفذة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتحالفات (الشبكات) الدولية، من بين أمور أخرى.²⁰

ب) ما إذا كانت الموارد المالية أو غيرها (مثل التكنولوجيا وبناء القدرات) يتم صرفها.

²⁰ انظر المزيد في - UNCTAD/ITE/IPC/2004/5 تسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية: دراسة استقصائية للتدابير المتخذة في البلدان الأصلية.

ج) ما إذا كانت الدولة تحرز تقدماً نحو الوفاء بالالتزامات المحددة.

يشير الجدول أدناه إلى النتيجة المحتملة التي سيتم تخصيصها اعتماداً على الإجابات على الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه.

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	"لا" للسؤال "أ" (وبالتالي "لا" للسؤالين "ب" و"ج").
تنفيذ مُبكر.	"نعم" للسؤال "أ" و"لا" للسؤالين "ب" و"ج".
تنفيذ متوسط.	"نعم" للسؤالين "أ" و"ب" و"لا" للسؤال "ج".
تنفيذ مُتقدم.	"نعم" لجميع الأسئلة الثلاثة.

العنصر ج - إعداد التقارير

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الحكومات تمتلك آليات لتقديم تقارير منتظمة عن التزاماتها الدولية بتمويل المناخ وما إذا كانت قد أصدرت تقارير عن كيفية الوفاء بالتزاماتها أم لا.

يتعين على الفرق أن تنظر في:

- ما إذا كانت الحكومات قد وضعت آليات تمكنها من تقديم تقارير عن كيفية الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن المناخ.
- ما إذا كانت الحكومات تصدر هذه التقارير بشكل منتظم.
- ما إذا كانت هذه التقارير علنية.

يشير الجدول أدناه إلى بعض الإرشادات لمساعدة الفرق في تحديد النتيجة لهذا العنصر.

النتيجة المقترحة	الأجوبة
تنفيذ غير موجود.	هناك آليات موجودة للإبلاغ.
تنفيذ مُبكر.	هناك آليات ولكن الحكومات لا تنتج تقارير.
تنفيذ متوسط.	هناك آليات، تصدر الحكومات تقارير، ولكنها ليست علنية.
تنفيذ مُتقدّم.	هناك آليات، تصدر الحكومات تقارير، وهي علنية.

ف3- التمويل الدولي للمناخ (الدول المتلقية)

يقوم هذا العنصر بتقييم مدى استعداد الحكومة الوطنية في الدولة المتلقية لتحديد وتعبئة وإدارة الموارد الدولية المتاحة لمشاريع التخفيف من آثار المناخ والتكيف معها. لأغراض الماسح المناخي، فإن الدول المتلقية هي الدول النامية (أي جميع الدول غير المدرجة في المرفق الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

العنصر أ - تقييم الاحتياجات

يهدف هذا العنصر إلى تقييم ما إذا كانت الحكومات الوطنية قد حددت احتياجاتها الخاصة للتمويل الدولي للمناخ.

ستستخدم فرق التقييم حكمها المهني لتعيين الدرجات، ولكن يجب على الفرق أن تأخذ في الاعتبار:

- مستوى تفاصيل الاحتياجات المحددة (كلما كانت أكثر تفصيلاً، كانت الدرجة أعلى).
- ما إذا كانت التكاليف قد تم تقديرها (إذا كانت الإجابة بنعم، تكون الدرجة أعلى).

• ما إذا كان تحديد الاحتياجات منهجياً (أي إذا كان هناك نوع من الآلية المنظمة). إذا كانت الإجابة بنعم، تكون الدرجة أعلى.

• ما إذا كانت الحكومة قد أبلغت عن احتياجاتها لتمويل المناخى (إذا كانت الإجابة بنعم، تكون الدرجة أعلى).

إن المزيد من هذه الاعتبارات من شأنه أن يؤدي إلى درجة أعلى، وسوف يؤدي عدد أقل منها إلى درجة أقل.

العنصر ب - المصادر المحددة والمُعَبَّاة

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الحكومة الوطنية لديها القدرة على تحديد وتعبئة مصادر تمويل المناخ وما إذا كانت قد نجحت في القيام بذلك أم لا. هناك مجموعة متنوعة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف لتمويل المناخ العام الدولي. يقيم هذا العنصر مدى تحديد الحكومة لهذه المصادر واستعدادها لتعبئة هذه الأموال.

يتعين على الفرق أن تنتظر في:

• ما إذا كانت الحكومات قد حددت المصادر البديلة لتمويل المناخ الدولي، وخصائص ومتطلبات كل منها، وما هي الأنشطة المحتملة التي يمكنها تقديم الدعم لها.

• ما إذا كانت الحكومات لديها آليات وهياكل لتمكين تعبئة الأموال (على سبيل المثال، ما إذا كانت هناك مجالات مخصصة للتفاعل مع المؤسسات المسؤولة عن الأموال، وما إذا كانت الحكومات لديها القدرة على إعداد المشاريع والوثائق اللازمة للوصول إلى الأموال).

• ما إذا كانت الحكومات قادرة على تعبئة هذه الأموال لتمويل الأنشطة المناخية.

ينبغي للفرق استخدام حكمها المهني لتعيين النتيجة، ولكن كلما زادت الإجابات الإيجابية على هذه الأسئلة، كلما كان من الضروري أن تكون النتيجة أعلى وكلما

زادت الإجابات السلبية على هذه الأسئلة، كلما كان من الضروري أن تكون النتيجة أقل.

العنصر ج - الإشراف على الصرف

يقيم هذا العنصر مدى امتلاك الحكومة للقدرة والآليات أو الأنظمة الموضوعة للإشراف على استخدام أموال المناخ الدولية.

ينبغي للفرق أن تفكر فيما إذا كان:

- من الممكن تتبع التمويل الدولي للمناخ المستلم.
- من الممكن تحديد الأنشطة التي استخدمت فيها الأموال.
- من الممكن تحديد أهداف استخدام الأموال وما إذا كانت قد تحققت.

ينبغي للفرق استخدام حكمها المهني لتعيين النتيجة، ولكن كلما زادت الإجابات الإيجابية على هذه الأسئلة، كلما كان من الضروري أن تكون النتيجة أعلى وكلما زادت الإجابات السلبية على هذه الأسئلة، كلما كان من الضروري أن تكون النتيجة أقل.

العنصر د - الإبلاغ

يقيم هذا العنصر ما إذا كانت الحكومات لديها آليات للإبلاغ بانتظام عن استخدام هذه الأموال، وما إذا كانت تلبى متطلبات الإبلاغ - التي وضعتها المؤسسات التي تدير الموارد - وما إذا كانت التقارير عامة.

ينبغي للفرق أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كانت الحكومات قد وضعت آليات تمكنها من الإبلاغ عن التمويل الدولي للمناخ الذي تلقتة وكيفية إنفاقه.

• ما إذا كانت تقارير الحكومة تلبى متطلبات الإبلاغ التي وضعتها المؤسسة التي تدير الأموال.

• ما إذا كانت الحكومات تصدر هذه التقارير فعلياً على أساس منتظم.

• ما إذا كانت هذه التقارير علنية.

نظراً لوجود مصادر مختلفة للتمويل الدولي للمناخ، فإن الإجابات على الأسئلة أعلاه قد تختلف حسب المصدر. فمن الممكن، على سبيل المثال، أن تلبى حكومة وطنية متطلبات الإبلاغ من مصدر معين، ولكن ليس من مصدر آخر.

من ناحية أخرى، من الممكن، على سبيل المثال، أن يمثل مصدر معين للتمويل 90% من إجمالي التمويل الدولي للمناخ الذي تلقتة دولة ما في السنوات الخمس الماضية. في هذه الحالة، يجب أن يكون للإجابات على الأسئلة أعلاه المتعلقة بهذا المصدر المحدد وزن أعلى في التسجيل من الإجابات المتعلقة بمصدر آخر.

يجب على الفرق استخدام حكمها المهني والنظر في جميع الجوانب لتعيين الدرجات. كلما كانت الإجابات الإيجابية التي قدمتها الدولة على هذه الأسئلة أعلى، يجب أن تكون النتيجة أعلى وكلما كانت الإجابات السلبية أقل، يجب أن تكون النتيجة أقل.

ف4- آليات التمويل المناخي الخاصة المحلية والدولية

يقيم المكون مدى استعداد الحكومة الوطنية لتعبئة وتتبع والإبلاغ عن التمويل المناخي الخاص لمشاريع التخفيف والتكيف.

إن حجم الموارد اللازمة لتمويل أنشطة التخفيف والتكيف مع المناخ مرتفع للغاية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن التمويل العام لن يكون كافياً لمواجهة جميع التحديات المقبلة وأن هناك حاجة إلى زيادة التمويل المناخي الخاص.

تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه في عام 2021م بلغ إجمالي التمويل المناخي الذي قدمته وحشدته البلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية 89.6 مليار دولار أمريكي، وبلغ التمويل المناخي الخاص المحشد 14.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 16% فقط من الإجمالي)، مما يدل على اتجاه راكد بشكل عام منذ عام 2017م²¹.

العنصر أ - آليات التعبئة

يقيم هذا العنصر مدى استعداد الحكومات الوطنية لتعبئة التمويل الخاص لتمويل أنشطة التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه.

تتمتع الحكومات بالعديد من الإمكانيات لتعبئة التمويل الخاص، ولا سيما تحسين ملفات المخاطر والعائدات للمشاريع. فيما يلي جدول يلخص الآليات التي تغطيها منهجية الماسح المناخي.

التأثير على التمويل الخاص على مستوى المشروع	مثال	فئة العامل	الطريقة
تحسين ملف المخاطر والعائد لمشاريع محددة والمساهمة في إقناع الممولين من القطاع الخاص بالاستثمار.	المنح والقروض والاستثمارات المباشرة في الأسهم والضمانات.	تمويل عام للمناخ من خلال المشاركة في تمويل المشاريع الفردية.	التعبئة المباشرة.
زيادة توافر التمويل	خطوط الائتمان	تمويل عام للمناخ	التعبئة المباشرة

²¹ رجع التمويل المناخي المقدم والمُعَبَأ من قبل البلدان المتقدمة في الفترة 2013م-2021م: الاتجاهات والفرص الإجمالية لتوسيع نطاق التكيف والتمويل المناخي المُعَبَأ. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2023م.

الوسيطه.	من خلال أدوات أولية.	والاستثمارات على مستوى الصناديق	الأولي للمساهمة في تمويل مشاريع محددة وتقليل مخاطرها.
الحوافز المالية.	دعم مالي من القطاع العام (الحافز المالي) نتيجة لسياسات أو برامج المناخ.	خطط الدعم والإعفاءات الضريبية.	تحسين ملف المخاطر والعائد لمشاريع محددة والمساهمة في إقناع الممولين بالاستثمار.

المصدر: مقتبس من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²².

يتعين على الفرق تقييم ما إذا كانت الحكومات لديها أي من الاستراتيجيات المذكورة أعلاه لتعبئة التمويل المناخي من قبل القطاع الخاص، مع تحديد المصادر المحتملة للأموال والآليات لتعبئتها. كما يتعين على الفرق النظر في:

- ما إذا كانت الحكومات قد رسمت خريطة للبدائل المحتملة للتمويل الخاص، وخصائص كل منها والأنشطة المحتملة التي يمكنها تقديم الدعم لها، وما إلى ذلك.
- ما إذا كانت الحكومات لديها آليات وهيكل لتمكين تعبئة هذه الأموال.
- ما إذا كانت الحكومات قادرة على تعبئة هذه الأموال لتمويل الأنشطة المناخية في السنوات الأخيرة.

يتعين على الفرق استخدام حكمها المهني والنظر في جميع الجوانب لنسب الدرجات. وكلما كانت الإجابات الإيجابية التي تقدمها الدولة على هذه الأسئلة أعلى، كلما كان من الواجب أن تكون الدرجة أعلى وكلما كانت الإجابات السلبية أكثر، كلما كان من الواجب أن تكون الدرجة أقل.

²² راجع التمويل الخاص للعمل المناخي: تقدير آثار التدخلات العامة. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2017م.

العنصر ب - تتبع التمويل الخاص

يقوم هذا العنصر بتقييم ما إذا كانت الحكومات قادرة على تتبع استخدام هذه الأموال وتحديد الأنشطة التي يتم استخدامها من أجلها.

إذا لم تكن هناك آليات تتبع على الإطلاق، فيجب أن تكون الدرجة "تنفيذ غير موجود"، ولكن تقييم العنصر ليس ثنائيًا. كما رأينا في العنصر السابق، هناك عدة آليات لتعبئة التمويل المناخي من قبل القطاع الخاص، مثل المنح والقروض والإعانات. ومن الممكن أن تتمكن الحكومات من تتبع الأموال التي يتم تعبئتها من خلال بعض هذه الآليات ولكن ليس من خلال آليات أخرى. ومن الممكن أيضًا أن تتمكن الحكومات من تتبع الأموال الخاصة التي يتم تعبئتها للتخفيف ولكن ليس للتكيف²³.

في حالة وجود مستوى معين من التتبع، يجب على الفرق النظر في هذه الجوانب لتعيين النتيجة. كلما تمكنت الحكومات من تتبع التمويل المناخي من قبل القطاع الخاص، سواء من حيث الكمية أو النوعية، كلما اقترب التقييم من "تنفيذ مُتقدّم"، وكلما قل قدرتها على التتبع، كلما اقترب التقييم من "تنفيذ غير موجود" إلى "تنفيذ مُبكر".

العنصر ج - التقارير

يقيم هذا العنصر الإبلاغ عن استخدام التمويل المناخي من قبل القطاع الخاص. يجب على الفرق النظر في:

• ما إذا كانت الحكومات لديها آليات قائمة للإبلاغ عن استخدام التمويل المناخي الخاص وما حققه.

• ما إذا كانت الحكومات تصدر هذه التقارير بشكل منتظم.

• ما إذا كانت هذه التقارير عامة.

²³ راجع <https://www.wri.org/insights/adaptation-finance-explained>

وكما هو الحال في العنصر السابق، فمن الممكن أن تقدم الحكومات تقارير عن الأموال التي يتم تعبئتها من خلال بعض هذه الآليات ولكن ليس من خلال آليات أخرى. ومن الممكن أيضًا أن تقدم الحكومات تقارير عن الموارد التي يتم تعبئتها للتخفيف ولكن ليس للتكيف. وينبغي للفرق أن تأخذ هذه الجوانب في الاعتبار عند تحديد الدرجات. وكلما كان التقرير أوسع وأشمل، كلما كانت الدرجات أعلى.

فهرس المصطلحات

التكيف: يشير التكيف إلى التعديلات في الأنظمة البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة وتأثيراتها. كما يشير إلى التغييرات في العمليات والممارسات والهياكل لتخفيف الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المرتبطة بتغير المناخ²⁴.

التقارير الثنائية (BR): توضح التقارير الثنائية التقدم الذي أحرزته الأطراف المدرجة في المرفق الأول في تحقيق خفض الانبعاثات وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول²⁵.

تقارير التحديث الثنائية (BUR) : تقدم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقارير التحديث الثنائية إلى الأمم المتحدة وتحتوي على تحديثات لجرد غازات الاحتباس الحراري الوطنية، بما في ذلك تقرير الجرد الوطني ومعلومات عن إجراءات التخفيف والاحتياجات والدعم المستلم. وهي توفر تحديثات عن الإجراءات التي اتخذها أحد الأطراف لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك حالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالتها بواسطة المصارف، فضلاً عن الإجراءات الرامية إلى الحد من الانبعاثات أو تعزيز المصارف²⁶.

دمج تغير المناخ: يتعلق دمج تغير المناخ بدمج استجابات التكيف مع تغير المناخ ذات الأولوية في التنمية، وذلك بهدف الحد من مخاطر التنمية المحتملة والاستفادة من

²⁴ راجع <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/the-big-picture/introduction>

²⁵ راجع <https://www.climatewatchdata.org/pathways/models/22>

²⁶ راجع <https://unfccc.int/biennial-update-reports>

الفرص.²⁷ ويشير إلى الجهود المبذولة لمعالجة وإدارة مخاطر تغير المناخ ضمن البرامج والعمليات القائمة²⁸.

التمويل المناخي: يشير التمويل المناخي إلى التمويل المحلي أو الوطني أو العابر للحدود الوطنية - المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة - والذي يسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ستعالج تغير المناخ²⁹.

التقاضي المناخي: يشمل التقاضي المناخي الدعاوى المرفوعة أمام الهيئات الإدارية والقضائية وغيرها من الهيئات التحقيقية في المحاكم والمنظمات المحلية والدولية، والتي تنطوي على قضايا مادية تتعلق بعلم أو سياسة أو قانون تغير المناخ³⁰.

المرونة المناخية: المرونة المناخية هي القدرة على توقع الأحداث أو الاتجاهات أو الاضطرابات الخطيرة المتعلقة بالمناخ والاستعداد لها والاستجابة لها³¹. يتعلق الأمر بالتعامل بنجاح مع آثار تغير المناخ وإدارتها مع منع تفاقم هذه الآثار³².

مخاطر المناخ: مخاطر المناخ هي إمكانية حدوث عواقب سلبية على الأنظمة البشرية أو البيئية من آثار تغير المناخ³³.

²⁷ راجع دمج تغير المناخ في عمليات التنمية الوطنية وبرامج الأمم المتحدة القطرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012م). متاح على <https://www.undp.org/publications/mainstreaming-climate-change-national-development-processes-and-un-country-programming>. (تاريخ الوصول 2024/6/2م).

²⁸ راجع خيارات المرونة المناخية لتعزيز مرونة الطرق الممولة فيدراليًا والحد من التعرض المالي. مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي <https://www.gao.gov/assets/720/716709.pdf>

²⁹ راجع <https://unfccc.int/topics/introduction-to-climate-finance> راجع تقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ: مراجعة الحالة لعام 2023م. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2023م). متاح على <https://www.unep.org/resources/report/global-climate-litigation-report-2023-status-review> (تاريخ الوصول 2024/6/2م) و سبوتنر، جيه وهيغام، سي. الاتجاهات العالمية في التقاضي المناخي: لمحة عامة عن عام 2021م - تقرير السياسة. مركز اقتصاديات وسياسات تغير المناخ. معهد غرانثام للأبحاث بشأن تغير المناخ والبيئة. (يوليو 2021م) - https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2021/07/Global-trends-in-climate-change-litigation_2021-snapshot.pdf (تاريخ الوصول 2024/6/2م)

³¹ راجع <https://www.c2es.org/content/climate-resilience-overview/> (تاريخ الوصول 2024/6/2م)

³² راجع <https://www.ucsusa.org/resources/what-climate-resilience#:~:text=Climate%20resilience%20is%20about%20successfully,those%20impacts%20from%20growing%20worse>

³³ راجع تغير المناخ 2022م: التأثيرات والتكيف والضعف. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. المرفق الثاني: المصطلحات. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2022م - <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/>

الحوكمة³⁴: تشير الحوكمة إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة بلد ما. تتضمن الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويتوسطون في خلافاتهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم القانونية³⁵.

الاستراتيجية طويلة المدى: في سياق اتفاق باريس، تُعد الاستراتيجية طويلة المدى وثيقة رسمية تستخدمها الدولة للتواصل بشأن خططها لتطوير الانبعاثات على المدى الطويل³⁶.

التخفيف: يشير التخفيف إلى الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري وتعزيز المصارف التي تمتص تلك الغازات³⁷.

الخطط الوطنية للتكيف: الخطط الوطنية للتكيف هي وثائق أعدتها البلدان لتحديد احتياجات التكيف المتوسطة والطويلة الأجل، حيث تضع استراتيجيات وبرامج لمعالجة تلك الاحتياجات³⁸.

المساهمة الوطنية المحددة (NDC): المساهمة الوطنية المحددة هي الوثيقة الرسمية التي ينبغي أن تعدها كل دولة طرف في اتفاقية باريس والتي تجسد الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ³⁹.

البلاغ الوطني: البلاغ الوطني هو تقرير تعده كل دولة طرف في اتفاقية تغير المناخ بشكل دوري وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها واعتمدها مؤتمر الأطراف، مع عناصر المعلومات المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية⁴⁰.

³⁴ هناك أدبيات أكاديمية واسعة النطاق حول الحوكمة في العلوم الاجتماعية والإدارة العامة. لا يوجد إجماع على المفهوم - يمكن أن يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة. نحن نستخدم هنا تعريفاً محدداً، مرتبطاً بأهداف هذا المشروع، وخاصة فيما يتعلق بمحور الحوكمة في الإطار.

³⁵ راجع الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة وثيقة سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997م).

³⁶ راجع <https://www.wri.org/climate/long-term-strategies/what-is-long-term-strategy#:~:text=In%20the%20context%20of%20the,%2Dterm%20low%2Dmission%20development>

³⁷ راجع <https://unfccc.int/topics/introduction-to-mitigation>

³⁸ راجع <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/national-adaptation-plans>

³⁹ راجع <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs>

اتفاقية باريس: اتفاقية باريس هي معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ. تم اعتمادها من قبل 196 طرفاً في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 21) في باريس، فرنسا، في ديسمبر 2015م. دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2016م⁴¹.

السياسات العامة: السياسات العامة هي إجراءات حكومية يتم تطويرها بشكل مباشر أو من خلال وكلاء، والتي تؤثر على حياة المواطنين⁴².

الهيئات شبه القضائية: الهيئات شبه القضائية هي كيانات غير قضائية تتمتع بسلطة تفسير القانون. ولديها سلطة ومعايير إجراءات مماثلة للمحاكم القانونية. وهي ذات طابع قضائي بشكل أساسي ولكنها ليست ضمن السلطة القضائية أو الوظيفة. وهي تشمل هيئات مثل محاكم التحكيم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمحاكم الإدارية. 43 44 45

إدارة المخاطر: تتعلق إدارة المخاطر بالخطط أو الإجراءات أو الاستراتيجيات أو السياسات الرامية إلى تقليل احتمالية أو حجم العواقب السلبية المحتملة، بناءً على المخاطر المقدرة أو المتصورة⁴⁶.

أهداف التنمية المستدامة (SDG): تشير أهداف التنمية المستدامة إلى 17 هدفاً متكاملًا اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015م باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل

40 راجع دليل الموارد لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

41 راجع <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement> و <https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/status-of-ratification>

42 راجع بيترز، ج. السياسة العامة الأمريكية: الوعد والأداء. الطبعة الثامنة. واشنطن العاصمة: مطبعة سي كيو. 2010.

43 سينزر، جيه وهيام، سي. الاتجاهات العالمية في التقاضي بشأن المناخ: لمحة عامة عن عام 2021م - تقرير سياسي. مركز اقتصاديات وسياسات تغير المناخ. معهد غرانثام للأبحاث بشأن تغير المناخ والبيئة. (يوليو 2021م). راجع

https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2021/07/Global-trends-in-climate-change-litigation_2021-snapshot.pdf

44 موسوعة ويست للقانون الأمريكي، الطبعة الثانية. حقوق الطبع والنشر 2008م لمجموعة جيل، المحدودة.

45 قاموس ميريام وبستر متاح على الرابط التالي: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/quasi-judicial>

46 تغير المناخ 2022م: التأثيرات والتكيف والضعف. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. المرفق الثاني: المصطلحات. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2022م. راجع <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/>

القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030م⁴⁷.

الوسم: يشير وسم تغير المناخ إلى تحديد النفقات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها⁴⁸.

التتبع: يشير تتبع تغير المناخ إلى مراقبة وإعداد التقارير عن النفقات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها⁴⁹.

الشفافية: تشير الشفافية إلى الحاجة إلى أن تكون البيانات والمعلومات من القطاع العام سهلة الوصول إليها ومفهومة وفي الوقت المناسب وكاملة وموثوقة⁵⁰.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC): تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992م، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، والمعروف أيضًا باسم ريو 92، ودخلت حيز النفاذ في مارس 1994م. ولديها عضوية عالمية تضم 198 طرفًا⁵¹.

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي كيان الأمم المتحدة المكلف بدعم الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ. تأسست في عام 1992م، ومقرها جنيف. ومنذ عام 1996م، يقع مقر الأمانة في بون، ألمانيا⁵².

الفئات المعرضة للخطر (بسبب تغير المناخ): تشمل الفئات المعرضة للخطر، في سياق تغير المناخ، الأشخاص الأكثر فقراً، والمجموعات والمجتمعات النائية، والفئات

⁴⁷ راجع <https://www.undp.org/sustainable-development-goals>

⁴⁸ الحوكمة البيئية والسياسة المالية الخضراء. بيترى، موراي (2021م). دراسات بالجريف حول التمويل الأخضر.

⁴⁹ المرجع نفسه

⁵⁰ الحكومة المفتوحة وتغير المناخ: الاستفادة من الشفافية والمشاركة والمساءلة من أجل اتخاذ إجراءات مناخية فعالة. مجموعة البنك الدولي. 2022م. راجع الحكومة المفتوحة وتغير المناخ: الاستفادة من الشفافية والمشاركة والمساءلة من أجل اتخاذ إجراءات مناخية فعالة (worldbank.org).

⁵¹ راجع <https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change>

⁵² راجع <https://unfccc.int/about-us/about-the-secretariat>

المهمشة، والنساء، والأطفال، وكبار السن الذين من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ⁵³.

⁵³ الاعتبارات المتعلقة بالمجموعات والمجتمعات والنظم البيئية المعرضة للخطر في سياق خطط التكيف الوطنية – مجموعة الخبراء المعنية بأقل البلدان نمواً. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2018م).